



الدقم الاقتصادية ECONOMIST

العدد الخامس والأربعون - أكتوبر 2026م
مجلة فصلية تصدرها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة



يوم
الدقم
من الرؤية
إلى الإنجاز

تشريف سام.. لصرح وطني واعد



محطة تاريخية في مسيرة ميناء الدقم

في محطة استثنائية من مسيرة **ميناء الدقم**، حظي الميناء بتشريف سام بزيارة حضرة صاحب الجلالة **السلطان هيثم بن طارق** المعظم حفظه الله ورعاه، خلال الزيارة السامية **للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم**، حيث اطلع جلالته على عدد من المشاريع والمنشآت الاقتصادية، واستمع إلى إيجاز حول **ميناء الدقم**، وما شاهده من تطور في قدراته التشغيلية، وما يضطلع به من دور في دعم الحركة التجارية واللوجستية

وتحمل هذه الزيارة السامية دلالات عميقة في مسيرة الميناء، إذ تعكس ما يحظى به من اهتمام ضمن منظومة التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان، وتؤكد أهمية مواصلة تطوير إمكانياته وتعزيز قدراته بما يواكب تطورات التجارة العالمية ومتطلبات سلاسل الإمداد



تشريف يعزز الطموح.. ومسؤولية تتجدد

تجسّد هذه الزيارة السامية منعطفاً مضيئاً في مسيرة ميناء الدقم، وتؤكد أهمية المضي بثقة في مسار البناء والتطوير، وترسيخ منظومة الأداء والكفاءة، بما يواكب الطموحات الوطنية وأفاق المرحلة المقبلة وانطلاقاً من هذا الزخم، يمضي ميناء الدقم في ترسيخ جاهزيته التشغيلية، والارتقاء بخدماته، وتوسيع قدراته وإمكاناته، بما يعزز حضوره في منظومة التجارة وسلاسل الإمداد، ويرسخ إسهامه في مسيرة التنويع الاقتصادي، وبعض الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لسلطنة عُمان ومقوماتها اللوجستية



ميناء الدقم بوابة متنامية لحركة المركبات



يواصل ميناء الدقم تطوير قدراته التشغيلية وتعزيز مكانته كميناء متعدد الأغراض، مستفيداً من بنيته الأساسية المتطورة وتنوع مرافقه التي تتيح مناولة الحاويات، والبضائع العامة، والبضائع السائبة، والشحنات المتخصصة، ومركبات الدرجة

محطات الدرجة بالأرقام

 300+ ألف مركبة فدره المناولة السنوية	 69,711 وحدة إجمالي وحدات الدرجة المناولة حتى اغسطس 2026
 300 متر طول الرصيف	 25 هكتار مساحة التخزين

قدرات متخصصة.. وحضور متنام

تُعد محطة الدرجة (RORO) في ميناء الدقم محطة متخصصة لمناولة المركبات والشحنات ذاتية الحركة أو المحمولة على عجلات، وقد صُممت للتعامل مع طيف متنوع من الوحدات، يشمل السيارات والمركبات التجارية والمعدات والآليات والشحنات المتخصصة وتضم المحطة رصيفاً بطول ٣٠٠ متر، وعمقاً يصل إلى ١٨ متراً، وساحة إجمالية تبلغ ٩ هكتارات ومساحة تخزين تبلغ ٢٥ هكتار، إلى جانب قدرة مناولة تتجاوز ٣٠٠ ألف مركبة سنوياً

زخم متنام.. ودور يتسع

شهد نشاط الدرجة في ميناء الدقم نمواً لافتاً خلال الفترة الأخيرة، بالتزامن مع تنامي حركة المركبات عبر الميناء واتساع ارتباطه بالأسواق العالمية والإقليمية وخلال عام ٢٠٢٦م، واصلت المحطة استقبال سفن الدرجة ومناولة شحنات متنوعة من المركبات، بما يعكس تنامي دورها كمحطة متخصصة لخدمة حركة المركبات وربطها بالأسواق الإقليمية وتمنح طبيعة عمليات RORO ميناء الدقم ميزة تشغيلية مهمة، إذ تتم عمليات التحميل والتفريغ من خلال قيادة المركبات أو سحبها مباشرة من وإلى السفينة عبر المنحدرات، بما يتيح مناولة أعداد كبيرة ومتنوعة من الوحدات بكفاءة وانسيابية ومع تنامي هذا النشاط، تبرز محطة الدرجة كأحد المكونات المهمة في منظومة ميناء الدقم، وتعكس تنوع قدراته التشغيلية واستعداده للاستجابة لمتطلبات الأسواق وسلاسل الإمداد المتطورة



تشريع يعيد رسم رحلة المستثمر

تمثل اللائحة التنفيذية لقانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، الصادرة بالقرار رقم (2026/81)، خطوة مهمة في استكمال المنظومة التشريعية والتنظيمية للاستثمار في سلطنة عُمان، وترجمة أحكام القانون الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2025/38) إلى إجراءات وأطر أكثر وضوحًا وتنظيمًا، بما يدعم تنافسية المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، ويرفع قدرتها على استقطاب المشروعات النوعية والاستراتيجية.

وتكتسب اللائحة أهميتها من شمولها مختلف مراحل المشروع الاستثماري، بدءًا من تخصيص الأرض أو العقار والحصول على التراخيص والموافقات، مرورًا بالتشغيل والاستفادة من الخدمات والحوافز والإعفاءات، وصولًا إلى تنظيم الالتزامات والرقابة والامتثال. وبذلك، تقدم إطارًا متكاملًا ينظم مختلف مراحل الاستثمار ويمنح المستثمر قدرًا أكبر من الوضوح والمرونة.

وفي مقدمة التحولات التي تدعمها اللائحة يأتي تطوير المحطة الواحدة لتكون قناة رئيسة لتقديم الخدمات للمستثمرين، مع ربطها إلكترونيًا بالجهات ذات العلاقة، وتكامل البيانات والأنظمة، وتوفير قنوات السداد الإلكتروني. كما تتبع اللائحة إصدار بعض التراخيص وتجديدها تلقائيًا بعد التحقق إلكترونيًا من استيفاء المتطلبات، بما يسهم في تقليل الإجراءات واختصار الوقت ورفع كفاءة تقديم الخدمات.

وهذا التوجه ينقل مفهوم الخدمة الاستثمارية إلى مستوى أكثر تطورًا؛ فالتحول الرقمي لا يقتصر على تحويل المعاملة الورقية إلى الإلكترونية، وإنما يمتد إلى إعادة تصميم الإجراءات، وتكامل الأنظمة، والاستفادة من البيانات، بما يجعل تعامل المستثمر مع الجهات المعنية أكثر سهولة ووضوحًا وكفاءة.

كما أولت اللائحة اهتمامًا بالمشروعات الاستراتيجية، من خلال وضع معايير واضحة لتصنيفها، وإتاحة الموافقة الواحدة للمشروعات التي تبلغ تكلفتها الاستثمارية 10 ملايين ريال عُماني فأكثر، متى حققت أثرًا اقتصاديًا نوعيًا، كالمساهمة في نقل المعرفة والتقنية، وتعزيز المحتوى المحلي، ودعم الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي والدوائي، أو تنمية الصادرات.

ويؤسس هذا التوجه لربط المزايا والتسهيلات بالأثر الاقتصادي للمشروع، بما يدعم استقطاب الاستثمارات التي تسهم في تنويع الاقتصاد، وتعميق سلاسل القيمة المحلية، ونقل التقنية والمعرفة، وفتح مجالات جديدة أمام الأنشطة ذات القيمة المضافة.

وتوسعت اللائحة في تنظيم الأنشطة ذات الطبيعة الخاصة المؤهلة للإعفاء الضريبي، لتشمل قطاعات ذات أهمية مستقبلية، من بينها الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر ومشتقاته، والصناعات التقنية، ومراكز البيانات والذكاء الاصطناعي، والخدمات اللوجستية، والأمن الغذائي، والصناعات الدوائية والطبية والتقنية الحيوية وإعادة التدوير.

كما استكملت اللائحة الإطار التنظيمي لمشروعات التطوير العقاري وتملك الحر لغير العمانيين، ونظمت البيع على المخطط وحسابات الضمان وجمعيات الملاك، بما يوفر قواعد أكثر وضوحًا للمطورين والمستثمرين، ويعزز حماية حقوق المستثمرين.

وفي مقابل التسهيلات والحوافز، وضعت اللائحة إطارًا للحكومة والرقابة والامتثال، وحددت التزامات المشروعات والجهات المشغلة، ونظمت إجراءات المتابعة والتفتيش والجزاءات، بما يحقق التوازن بين تسهيل ممارسة الأعمال وضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.

إن صدور اللائحة التنفيذية لا يمثل نهاية مسار تطوير البيئة الاستثمارية، بل يشكل أساسًا لمسار مستمر يرتبط بتطوير الخدمات والأنظمة الرقمية والأدوات التنظيمية، ومواكبة احتياجات المستثمرين وتطور القطاعات الاقتصادية.

فجاذبية الوجهة الاستثمارية اليوم لا تتحدد بالحوافز والمزايا وحدها، وإنما بوضوح التشريعات، وسرعة الإجراءات، وكفاءة الخدمات، واستقرار البيئة التنظيمية. ومن هنا تبرز أهمية هذه اللائحة في بناء بيئة استثمارية أكثر وضوحًا وتكاملًا، ودعم قدرة سلطنة عُمان على استقطاب الاستثمارات ذات القيمة المضافة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان 2040 في تنويع الاقتصاد وتعزيز تنافسية بيئة الأعمال.

أسرة التحرير



الهيئة العامة للمناطق
الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special
Economic Zones and Free Zones
سلطنة عمان
Sultanate of Oman



مجلة فصلية متخصصة في
شؤون المناطق الاقتصادية والحرة
والمدن الصناعية

تصدر عن:
الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية
الخاصة والمناطق الحرة

المشرف العام

سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب

رئيس التحرير

صالح بن نيهان بن سيف المعمري

التحرير

آمنة بنت سالم بن ربيع السلطية

الاعداد والتصميم

الهوية الأولى للعلاقات
والدعاية والإعلان والنشر

@brandone_PR

المراسلات والإعلانات توجه
باسم : رئيس التحرير
ص. ب: 77
الرمز البريدي: 100
مسقط - سلطنة عمان

الهاتف:
+ 968 24507540

البريد الإلكتروني:
magazine@duqm.gov.om

تابعونا على:

www.duqm.gov.om
www.opaz.gov.om

omanopaz
sezaduqm

+ 968 71144433

الآراء المنشورة في المجلة تعبر
عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر
بالضرورة عن رأي المجلة

المجلة ترحب بالمقالات والبحوث
المتخصصة والدراسات الأكاديمية

الدقم.. اهتمام سام يدفع بمسيرة التحول الاقتصادي

06



اللائحة التنفيذية لقانون
المناطق الاقتصادية
الخاصة والمناطق الحرة
12



جلالة السلطان المعظم يُبارك مقترح تأسيس تجمعات صناعية متخصصة
في الصناعات الدوائية والأجهزة الطبية بالمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة

10



ملتقى «بوابة عُمان - الصين» يستعرض الفرص الاستثمارية ويبحث
تطوير التعاون والشراكات في المناطق الاقتصادية والحرة

16

المناطق الاقتصادية والحرة..
وجهة استثمارية جاذبة للصناعات النوعية

20

أكثر من 6.4 مليار ريال عُماني قيمة التبادل التجاري
في النصف الأول من العام الجاري

24

المنطقة الحرة بصحار ركيزة أساسية لتعزيز
التنافسية الصناعية واللوجستية لسلطنة عُمان

30

المنطقة الحرة بمطار مسقط.. جاهزية تشغيلية تعزز استقطاب
الاستثمارات النوعية وتدعم مكانة سلطنة عُمان اللوجستية

36

جودة الحياة تعزز استقرار العاملين
في شركات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

40



الدقم.. اهتمامٌ سامٍ يدفع بمسيرة التحول الاقتصادي ويفتح آفاقًا جديدة للاستثمار

خاص - الدقم



تحمل الزيارة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم دلالات اقتصادية وتنموية واستثمارية تتجاوز الاطلاع على المشروعات القائمة والمنجزات المتحققة، لتؤكد المكانة التي باتت تحتلها الدقم في منظومة الاقتصاد الوطني، وما يعول عليها من أدوار خلال المرحلة المقبلة في دعم التنوع الاقتصادي وتعزيز حضور سلطنة عُمان على خارطة الاستثمار والتجارة والخدمات اللوجستية. وتأتي الزيارة في مرحلة تشهد فيها المنطقة تحولاً واضحاً من مرحلة تأسيس البنية الأساسية واستقطاب المشروعات الأولى إلى مرحلة أكثر اتساعاً من النمو والتكامل الاقتصادي، مع تنامي حجم الاستثمارات وتنوع القطاعات والمشروعات، وتطور منظومة الموانئ والخدمات اللوجستية والصناعات المرتبطة بها. وهو ما يمنح الزيارة أهمية خاصة في قراءة المسار الذي قطعتة الدقم، وما تستهدفه خلال السنوات المقبلة.

تأكيد المكانة الاقتصادية للدقم

تمثل الزيارة السامية تأكيداً على أن الدقم أصبحت جزءاً مهماً من منظومة التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان، وأن ما تحقق فيها من بنية أساسية ومشروعات واستثمارات يمثل قاعدة يمكن البناء عليها لمراحل جديدة من النمو.

فالدقم لا تقوم على قطاع اقتصادي واحد، وإنما تتشكل فيها منظومة مترابطة تجمع الصناعة والطاقة واللوجستيات والتجارة والخدمات والسياحة، مدعومة بميناء الدقم وموقع المنطقة على بحر العرب، وهو ما يمنحها مقومات لتكون منصة تجمع بين الإنتاج والتصدير والاستيراد وإعادة التصدير والخدمات المرتبطة بسلاسل الإمداد. وتكتسب هذه المقومات أهمية أكبر في ظل

التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وإعادة تشكيل سلاسل التوريد، إذ يتيح الموقع الجغرافي للدقم فرصاً أمام الاستثمارات التي تبحث عن مواقع ترتبط بالأسواق العالمية وتوفر منافذ بحرية مباشرة وتجمع بين المناطق الصناعية والمرافق اللوجستية.

من استقطاب الاستثمار إلى تعظيم القيمة المضافة

وتشير دلالات الزيارة إلى أهمية المرحلة المقبلة في مسيرة الدقم، والتي لا تقتصر على استقطاب المزيد من الاستثمارات، وإنما تمتد إلى تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة للمشروعات القائمة والجديدة. فزيادة عدد المشروعات والاستثمارات تمثل جانباً من المعادلة، فيما يتمثل الجانب الآخر في قدرة هذه المشروعات على إيجاد صناعات مرتبطة، وتطوير سلاسل الإمداد المحلية، وزيادة الصادرات، وفتح مجالات أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز ارتباط الاقتصاد المحلي بالأنشطة الإنتاجية في المنطقة.

ومن هذا المنطلق، فإن المرحلة المقبلة للدقم يمكن أن تشهد تركيزاً أكبر على الاستثمارات النوعية والمشروعات التي تمتلك قدرة على بناء منظومات صناعية متكاملة، بدلاً من الاكتفاء

الزيارة السامية تؤكد المكانة الاقتصادية للدقم وتدفع نحو تسريع التكامل وتعظيم القيمة المضافة من الاستثمارات والمقومات الاستراتيجية



امسح الرمز لمشاهدة فيديو الزيارة السامية

على إقامة مشروعات منفردة، بما يعزز القيمة الاقتصادية للاستثمارات ويزيد من مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

موقع استراتيجي يتحول إلى ميزة اقتصادية

ويكتسب الموقع الجغرافي للدقم أهمية خاصة في فهم مستقبل المنطقة؛ فوجودها على بحر مفتوح وقربها من طرق التجارة البحرية يمنحها ميزة في الوصول إلى الأسواق العالمية، ويجعل الميناء والمنطقة الصناعية والخدمات اللوجستية عناصر مترابطة ضمن منظومة واحدة. ومن هنا تأتي أهمية التوجيه السامي بتعظيم الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للمنطقة، إذ إن الموقع لا يمثل ميزة جغرافية بحد ذاته، وإنما يتحول إلى قيمة اقتصادية عندما يرتبط بالبنية الأساسية والاستثمارات والخدمات والقدرة على توفير بيئة تنافسية للمستثمرين.

وتتجه الدقم في هذا السياق إلى الاستفادة من موقعها لتطوير دورها في حركة التجارة الإقليمية والدولية، وتعزيز ارتباطها بالموانئ والأسواق ومراكز الإنتاج، بما يفتح المجال أمام مزيد من الأنشطة المرتبطة بالنقل البحري والخدمات اللوجستية والتخزين والصناعات التحويلية.

ميناء الدقم.. من البنية الأساسية إلى محرك اقتصادي

ويأتي ميناء الدقم في مقدمة العناصر التي تعطي المنطقة خصوصيتها الاقتصادية؛ فالميناء لا يمثل مرفقاً لخدمة المنطقة فحسب، وإنما يشكل أحد المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادي فيها. ومع توسع المشروعات الصناعية والاستثمارية، تزداد أهمية الميناء في توفير منافذ مباشرة لحركة المواد الخام والمنتجات، وربط المشروعات بالأسواق الخارجية، ودعم عمليات التصدير والاستيراد وإعادة التصدير.

وبذلك تكامل وظيفة الميناء مع المنطقة الاقتصادية، بحيث تتقاطع الصناعة مع اللوجستيات والتجارة في منظومة واحدة، وهو ما يمكن أن يعزز قدرة الدقم على استقطاب استثمارات جديدة تبحث عن التكامل بين الإنتاج والنقل والوصول إلى الأسواق.

رسالة ثقة للمستثمر

تحمل الزيارة السامية كذلك رسالة مهمة إلى مجتمع الأعمال والمستثمرين، مفادها أن الدقم تحظى باهتمام الدولة، وأن الاستثمار في بنيتها الأساسية وتطوير بيئتها الاقتصادية يمثل مساراً مستمراً. وتكتسب هذه الرسالة أهمية خاصة بالنسبة للمستثمر الأجنبي الذي ينظر إلى مجموعة من العوامل عند اختيار موقع الاستثمار، من بينها استقرار البيئة الاستثمارية، وتوافر البنية الأساسية، وسهولة الوصول إلى الأسواق، وكفاءة الخدمات اللوجستية، ووضوح الأطر التنظيمية، والقدرة على التوسع مستقبلاً.

مرحلة جديدة من التكامل الاقتصادي

وتشير التوجهات السامية إلى أن المرحلة المقبلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
سُورِنَا كَثِيرًا زِيَارَةَ الْمُنَظَّةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْخَاصَّةِ
بِالدَّقْمِ فِي هَذَا الْيَوْمِ الْمُبَارَكِ، وَأُبْهِجُنَا مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ فِيهَا
مِنْ مُنْجَزَاتٍ تَبَعَتْ عَلَى الْإِعْتَزَازِ. وَلَنُشِيدَ بِمَا تَكَامَلَتْ مِنْ أَجْلِ
الْجُودِ الْوُطَنِيَّةِ عَلَى أَرْضِهَا، وَنَقْدَرُ كُلَّ مَنْ أَسْهَمَ فِي سِيرَةِ
بِنَائِهَا وَتَغْنِيَتِهَا مِنَ الْعَامِلِينَ فِيهَا وَالْمُسْتَعْمِلِينَ وَأَهْلَ هَذِهِ
الْمَحَافِظَةِ الْكَرِيمَةِ.

إِنَّ هَذِهِ الْمُنَظَّةَ الْوَاعِدَةَ، الْمُنْفَتِحَةَ عَلَى بَحَارِ الْعَالَمِ
لِرَافِدٍ أَصِيلٍ لِّلْاِقْتِصَادِ الْوُطَنِيِّ، وَأَفَاقٍ رَحْبَةٍ لِّمُسْتَقْبَلِ عُومَانِ
وَمُرْتَكِزٍ مِنْ مُرْتَكِزَاتِ رُؤْيَا «عُومَانِ ٢٠٤٠».

وَنُدْعُو اللَّهَ الْعَلِيِّ الْعَظِيمَ أَنْ يُوَفِّقَ الْجَمِيعَ، وَيَسِدِّدَ الْخَطَى
لِمَا فِيهِ خَيْرٌ هَذَا الْوَطَنِ وَأَبْنَائِهِ.

الأربعاء: ١١ ربيع الآخر ١٤٤٨هـ
الموافق: ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٦ م
الذّم
هشيم بن طارق
سلطان عُمان

تتطلب البناء على ما تحقق، والاستفادة بصورة أكبر من المقومات المتاحة، بما يعني الانتقال بالدقم إلى مستوى أوسع من التكامل الاقتصادي. فالتكامل لا يرتبط فقط بتعدد المشروعات، وإنما بوجود ترابط بينها؛ بحيث تستطيع الصناعات الاستفادة من الخدمات اللوجستية، وتستفيد الخدمات من النشاط الصناعي، وتجد الشركات الصغيرة والمتوسطة فرصاً للدخول في سلاسل التوريد، فيما تتحول المنتجات المصنعة في المنطقة إلى قاعدة للتصدير والوصول إلى الأسواق الخارجية. تؤكد الزيارة السامية أن الدقم تمثل أكثر من منطقة اقتصادية متخصصة؛ فهي مشروع وطني طويل المدى تتقاطع فيه أهداف التنوع الاقتصادي مع الطموح اللوجستي والصناعي والاستثماري لسلطنة عُمان. ومع استمرار العمل على استثمار مقوماتها وتعظيم القيمة المضافة من موقعها ومرافقها واستثماراتها، تتجه الدقم إلى ترسيخ موقعها كأحدى المنصات التي يمكن أن تسهم في رسم ملامح الاقتصاد العُماني خلال المرحلة المقبلة.



أطلع جلالتة على أبرز المشروعات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية بالدقم ومسيرة توسع الاستثمارات وجهود تطويرها كم منطقة اقتصادية متكاملة

توجهات سامية بمواصلة استثمار مقومات الدقم وإمكاناتها وتعظيم الاستفادة من موقعها الاستراتيجي وترسيخ مكانتها مركزاً اقتصادياً ولوجستياً واعداً



حجم الاستثمار أكثر
من 8.8 مليار ريال عُماني

ميناء الدقم
يسجل نموًا
لافئًا في مناولة
البضائع مع ارتفاع
إجمالي المناولة
بأكثر من 57 ضعفًا
بين عامي 2021
و2025



مسيرة نمو وتكامل اقتصادي واستثماري

الدقم تقود التغيير

الدقم - الدقم

ألف برميل يوميًا، بما يعادل نحو 110 بالمائة من طاقتها التصميمية.

وبلغ متوسط إنتاج المصفاة خلال النصف الأول من عام 2026 نحو 115.4 ألف برميل يوميًا من الديزل، و61.1 ألف برميل يوميًا من النافثا، و38.5 ألف برميل يوميًا من وقود الطائرات، إضافة إلى 2,200 طن متري يوميًا من فحم البترول، و800 طن متري يوميًا من الكبريت.

كما سجلت المصفاة 633 شحنة منذ مايو 2023، بإجمالي إنتاج بلغ 25 مليون طن، فيما بلغ إنتاج فحم الكوك 50 ألف طن خلال أقل من 120 ساعة لكل شحنة، وبلغت إيرادات المصفاة نحو 7 مليارات دولار خلال عام 2025.

أسياد الحوض الجاف

وأنجز أسياد الحوض الجاف خلال السنوات الخمس الماضية من 2021 إلى 2025 نحو 1340 مشروعًا، فيما سجل عام 2025 أعلى حصيلة سنوية خلال هذه الفترة بواقع 257 مشروعًا، بنمو بلغ 15 بالمائة مقارنة بعام 2021. وفي عام 2026، دخل الحوض القائم مرحلة التشغيل الكامل، إلى جانب استكمال ثلاث مشروعات لبناء السفن، فيما بلغت قدرته على استقبال السفن بحمولة تصل إلى 600 ألف طن.

ميناء الصيد البحري - مرسى الدقم للاستثمار

وسجل ميناء الصيد البحري - مرسى الدقم للاستثمار نشاطًا متزايدًا في حركة السفن والخدمات المرتبطة بالقطاع السمكي، إذ بلغ إجمالي حركة السفن خلال عام 2025 نحو 11935 سفينة، مسجلًا نموًا بنسبة 54.4 بالمائة مقارنة

شهدت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نموًا متواصلًا في حجم الاستثمارات، إذ ارتفع حجم الاستثمار التراكمي الملتزم به بنهاية يونيو 2026 إلى 8 مليارات و818 مليون ريال عماني، مسجلًا نموًا بنسبة 37 بالمائة مقارنة بنهاية عام 2025، و141 بالمائة مقارنة بعام 2021، الذي بلغ فيه حجم الاستثمار 3 مليارات و650 مليون ريال عماني.

ميناء الدقم

وسجل ميناء الدقم نموًا ملحوظًا في عمليات مناولة البضائع، حيث ارتفع إجمالي مناولة البضائع بنسبة 5667 بالمائة بين عامي 2021 و2025، مسجلًا زيادة بأكثر من 57 ضعفًا في أحجام البضائع. كما ارتفعت مناولة البضائع السائبة الجافة بنسبة 3879 بالمائة خلال الفترة نفسها، فيما ارتفعت مناولة بضائع الدرجة بنسبة 8217.1 بالمائة خلال الفترة من يناير إلى أغسطس 2026 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، مسجلة زيادة بأكثر من 83 ضعفًا. وخلال الفترة من يناير إلى أغسطس 2026، سجل الميناء نموًا في مناولة عدد من أنواع البضائع مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، حيث ارتفعت مناولة البضائع العامة بنسبة 473 بالمائة، والحاويات بنسبة 1144 بالمائة، وبضائع الدرجة بنسبة 8213 بالمائة، إلى جانب نمو البضائع السائبة الجافة بنسبة 16 بالمائة.

مصفاة الدقم

وحققت مصفاة الدقم خلال عام 2026 مستوى تشغيلًا فاق طاقتها التصميمية البالغة 230 ألف برميل يوميًا، حيث رفعت طاقتها الإنتاجية إلى 255

إلى جانب مقهى ومكتبة ومحلات تجارية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

وفي القطاع الصحي، بلغت نسبة الإنجاز في أعمال بناء المبنى الجديد لوحدة الحوادث والطوارئ بمستشفى الدقم 98 بالمائة، ويضم 10 أسرة مجهزة لاستقبال الحالات الطارئة، وغرفة للعمليات الصغرى ومنطقة مخصصة للأشعة.

كما توسعت خدمات مجمع بدر السماء الطبي بالدقم في مجال الرعاية الصحية التخصصية، من خلال إنشاء وحدة للقلب وإضافة تخصصات جديدة، إلى جانب تقديم خدمات الطوارئ على مدار الساعة.

مشروعات الطاقة المتجددة

وفي مجال الطاقة المتجددة، تُنفذ في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مشروع أول توربين رياح، بقدرة اسمية بلغت 9.6 ميغاواط، وقطر دوار بلغ 200 متر، وارتفاع للبرج بلغ 115 مترًا، فيما بلغ طول الشفرة الواحدة نحو 98.7 متر.

ويأتي المشروع ضمن توجه المنطقة، وفق استراتيجيتها 2025-2030، نحو استقطاب مشروعات الصناعات الخضراء والطاقة المتجددة، بما ينسجم مع خطط سلطنة عُمان للوصول إلى الحياد الصغرى الكربوني.

بعام 2023. كما بلغ حجم مناولة الأسماك خلال العام نحو 71265 طنًا، فيما بلغت كميات إمدادات الثلج نحو 51,269 طنًا.

تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة

ونفذت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم عددًا من المشروعات التي دعمت جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، من بينها كلية الدقم الجامعية، التي غدت أول مؤسسة للتعليم العالي في محافظة الوسطى، وقدمت برامج أكاديمية في الحلول الرقمية والتقنية وإدارة الأعمال والقيادة، بالشراكة الأكاديمية مع جامعة كوفنتري في المملكة المتحدة.

كما أضيف إلى قطاع الضيافة في المنطقة فندقان جديان، هما فندق فور بوينتس باي شيراتون الدقم، وفندق بست ويسترن الدقم، بما أسهم في زيادة خيارات الإقامة أمام زوار المنطقة والعاملين فيها.

واحتضنت المنطقة كذلك مركز مرافق الاجتماعي، الذي أنشئ بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد، وتُنفذ بالتعاون مع الجامعة الألمانية، وضم عددًا من المرافق والخدمات المجتمعية، من بينها روضة للأطفال، ومركز للتوحد، وملعب للأطفال، وقاعة متعددة الأغراض، ومبنى اجتماعي للنساء،

مصفاة الدقم
ترفع طاقتها
الإنتاجية إلى

255

ألف برميل يوميًا
وتتجاوز طاقتها
التصميمية خلال
عام 2026

ارتفع الاستثمار
التراكمي الملتزم
به في المنطقة
بنسبة

37%

مقارنة بنهاية عام
2025 و141%
منذ عام 2021

جلالة السلطان المعظم يُبارك مقترح تأسيس تجمعات صناعية متخصصة في الصناعات الدوائية والأجهزة الطبية بالمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة



الدكتور علي تبوك: استثمارات قائمة في صلالة تدعم التوسع في الصناعات الدوائية والطبية



المهندس داود الهذّابي: ريسوت الصناعية تعزز تكامل منظومة الصناعات الدوائية والطبية وتستقطب استثمارات جديدة



المهندس سالم الذهلي: خزائن الاقتصادية تجتهد لترسيخ مكانتها مركزاً إقليمياً للصناعات الدوائية والطبية



قيس اليوسف: الهيئة تعمل مع الجهات المعنية والمطورين والمشغلين على تهيئة التجمعات لاستقطاب الشركات المتخصصة وتطوير منظومة متكاملة للتصنيع والتخزين والتوزيع والتصدير



مسقط - الدقم

الصناعية واللوجستية لمحافظة ظفار، ويسهم في بناء سلاسل قيمة مترابطة تخدم المصنعين والموردين ومقدمي الخدمات المرتبطة بالقطاع.

وأشار معاليه إلى أن المرحلة الأولى تشمل أيضاً تأسيس منطقة للصناعات الدوائية والطبية في مدينة خزائن الاقتصادية على مساحة تزيد على 500 ألف متر مربع، ويأتي اختيارها استناداً إلى ما تتمتع به من موقع استراتيجي وتكامل لوجستي، وقربها من الأسواق ومراكز الاستهلاك، إلى جانب ما تشهده من نمو في الاستثمارات الصناعية والدوائية.

وأكد معالي قيس اليوسف أن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تعمل مع الجهات المعنية والمطورين والمشغلين على تهيئة هذه التجمعات لاستقطاب شركات محلية ودولية متخصصة، وتطوير منظومة استثمارية متكاملة تدعم عمليات التصنيع والتخزين والتوزيع والتصدير، وتوفير البيئة المناسبة لنمو الصناعات الدوائية والطبية والأنشطة المرتبطة بها.

قاعدة استثمارية متنامية

من جانبه، قال الدكتور علي بن محمد تبوك، الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصلالة، إن المباركة السامية لتأسيس تجمعات صناعية متخصصة في الصناعات الدوائية والأجهزة الطبية تمثل دفعة مهمة لتوسيع قاعدة هذه الصناعات والاستفادة من المقومات الصناعية واللوجستية التي تتمتع بها محافظة ظفار. وأوضح أن المنطقة الحرة بصلالة تضم استثمارات قائمة في القطاع تتجاوز قيمتها 370 مليون دولار أمريكي، تشمل مصنع فيلوكس لصناعة الأدوية وشركة القمة عبر الخليج للتصنيع المخصصة لقطاع الرعاية الصحية، وتبلغ المساحة الإجمالية للمشروعين نحو 135 ألف متر مربع.

وأشار إلى أن تخصيص نحو 500 ألف متر مربع في المنطقة الحرة ضمن مدينة صلالة للصناعات الدوائية والطبية يوفر مساحة لاستقطاب مشاريع جديدة، مستفيدة من ارتباط المنطقة الحرة بميناء صلالة وما تتمتع به من بنية أساسية وخدمات لوجستية، مؤكداً أن المرحلة المقبلة تتيح توسيع قاعدة الاستثمارات وتطوير الصناعات المرتبطة بالقطاع وفتح آفاق أكبر للتصدير.

قاعدة صناعية واعدة في ريسوت

وأكد المهندس داود بن سالم الهذّابي، الرئيس التنفيذي

حظي مقترح تأسيس تجمعات صناعية متخصصة في الصناعات الدوائية والأجهزة الطبية بالمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة بالمباركة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه-، خلال ترؤس جلالته اجتماع مجلس الوزراء بقصر الحصن العامر في صلالة، بتاريخ 22 سبتمبر 2026، وذلك بهدف تعزيز الأمن الدوائي الوطني وتوطين الصناعات الدوائية والطبية الحيوية.

وثمن معالي قيس بن محمد اليوسف، رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، المباركة السامية للمقترح، موضحاً أن مقترح تأسيس تجمعات صناعية متخصصة في الصناعات الدوائية والأجهزة الطبية في المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة يأتي بالتعاون بين الهيئة ووزارة الصحة والجهات الحكومية المعنية والمشغلين في كل من المنطقة الحرة بصلالة، ومدينة ريسوت الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن»، ومدينة خزائن الاقتصادية.

وقال معاليه: إن المقترح يأتي بهدف تعزيز الأمن الدوائي الوطني، وتوطين الصناعات الدوائية والطبية الحيوية، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى توطين الصناعات الدوائية والطبية، واستقطاب الاستثمارات النوعية في هذا القطاع الحيوي.

وأضاف معاليه أن هذا التوجه يأتي في إطار بناء منظومة متكاملة للصناعات الدوائية والأجهزة والمستلزمات الطبية في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، والاستفادة من الإمكانيات التي تتمتع بها من بنية أساسية متطورة وبيئة استثمارية محفزة، بما يسهم في تعزيز تنافسية سلطنة عُمان كوجهة للاستثمارات المتخصصة في الصناعات الدوائية والطبية.

وأوضح معاليه أن المرحلة الأولى تتضمن إطلاق مدينة صلالة للصناعات الدوائية والطبية، التي تمثل تعاوناً وتكاملاً بين المنطقة الحرة بصلالة ومدينة ريسوت الصناعية، بمساحة إجمالية تزيد على مليون متر مربع.

وتخصص المنطقة الحرة بصلالة مساحة تقارب 500 ألف متر مربع للاستثمارات الطبية والدوائية، فيما تخصص مدينة ريسوت الصناعية مساحة تزيد على 500 ألف متر مربع للقطاع ذاته، بما يوفر نطاقاً صناعياً متكاملاً يستفيد من المقومات

تجمعات صناعية متخصصة للصناعات الدوائية والأجهزة الطبية من التوطين إلى التصدير

الأهداف:

- تعزيز الأمن الدوائي الوطني
- توطين الصناعات الدوائية والطبية الحيوية
- استقطاب الاستثمارات النوعية
- بناء سلاسل قيمة صناعية متكاملة
- تعزيز تنافسية سلطنة عُمان في الصناعات المتخصصة

المرحلة الأولى:

- مدينة صلالة للصناعات الدوائية والطبية
- تكامل صناعي ولوجستي لخدمة القطاع



أكثر من مليون متر مربع مقسمة إلى:
المنطقة الحرة بصلالة نحو 500 ألف م²

مدينة ريسوت الصناعية أكثر من 500 ألف م²
منطقة الصناعات الدوائية والطبية - مدينة خزائن الاقتصادية
موقع استراتيجي
قرب من الأسواق ومراكز الاستهلاك

خزائن.. تجمع صناعي متكامل

وأكد المهندس سالم بن سليمان الذهلي، الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية، أن اختيار المدينة ضمن المرحلة الأولى من التجمعات الصناعية المتخصصة يعزز مكانتها كإحدى البيئات الحاضنة للصناعات الدوائية والطبية، في ظل تخصيص مساحة تزيد على 500 ألف متر مربع لهذا القطاع. وأوضح أن المدينة تضم نحو 16 مشروعاً استثمارياً في الصناعات الدوائية والطبية بقيمة تتجاوز 220 مليون ريال عُمان، تشمل صناعات الأدوية الحيوية واللحاحات والمستلزمات والأجهزة الطبية.

وأضاف أن تنوع هذه المشاريع يشكل قاعدة مناسبة لتطوير الصناعات المرتبطة بالقطاع، وتعزيز المحتوى المحلي والقيمة المضافة، إلى جانب توطيد التقنيات الحديثة ونقل المعرفة ودعم البحث والتطوير، بما يفتح المجال أمام استثمارات جديدة ويعزز تنافسية المنتجات العُمانية في الأسواق الإقليمية والدولية، ويعزز مكانة مدينة خزائن الاقتصادية كمركز إقليمي رائد للصناعات الدوائية والطبية، ورافد رئيسي لتحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي والأمن الصحي المستدام في إطار رؤية عُمان 2040.

اللائحة التنفيذية لقانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تعزز بيئة الاستثمار.. وتُبسِّط رحلة المستثمر



مسقط - الدقم

وأكد معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، إن صدور اللائحة التنفيذية يمثل خطوة مهمة في استكمال ما استهدفه قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة من تطوير وتوحيد المنظومة التشريعية المنظمة للاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وتعزيز الضمانات والوضوح التنظيمي وتسهيل الإجراءات، بما يرفع تنافسية هذه المناطق ويعزز قدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والمشروعات ذات القيمة المضافة. وقال معاليه أن الهيئة تنظر إلى التشريعات باعتبارها أداة لتحسين تجربة المستثمر ورفع كفاءة بيئة الأعمال، مشيرًا إلى أن اللائحة جاءت لترجم عدداً من المبادئ التي رسخها القانون إلى إجراءات عملية تركز على تبسيط رحلة المستثمر، وتعزيز دور المحطة الواحدة، والاستفادة من التحول الرقمي، ومنح المشروعات الاستراتيجية مرونة أكبر، وتهيئة البيئة التنظيمية للقطاعات الاقتصادية الجديدة والمستقبلية. وأوضح معاليه، أن اللائحة التنفيذية تمثل خطوة مهمة في تهيئة إطار أكثر مرونة للمشروعات

تدعم اللائحة التنفيذية لقانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بيئة الاستثمار، وتبسط رحلة المستثمر، وجاءت استكمالاً للمنظومة التشريعية والتنظيمية التي أرساها قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 38 / 2025، وترسيخاً للجهود الحكومية الرامية إلى تطوير بيئة الأعمال، ورفع تنافسية المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وتعزيز جاذبيتها لاستقطاب وتوطين المشروعات النوعية والاستراتيجية. وتمثل اللائحة الصادرة بالقرار رقم 81 / 2026 مرحلة رئيسية في ترجمة المبادئ والأحكام التي جاء بها القانون إلى إطار تنفيذي أكثر وضوحاً، بما يعزز ثقة المستثمرين ويوفر بيئة أعمال أكثر كفاءة واستقراراً، وينظم رحلة المستثمر والمشروع منذ مرحلة تخصيص الأرض أو العقار والحصول على الترخيص، مروراً بالتشغيل والحصول على الخدمات والاستفادة من المزايا والحوافز والإعفاءات والتسهيلات المقررة، وصولاً إلى تنظيم الالتزامات والرقابة والامتثال والتطوير العقاري.

منح الموافقة
الواحدة
للمشروعات التي
تبلغ تكلفتها
10
ملايين ريال
عماني وأكثر

تعزز اللائحة
دور المحطة
الواحدة في
تقديم خدمات
المستثمرين وربط
الهيئة بالجهات
ذات العلاقة
ودعم التحول إلى
خدمات إلكترونية
أكثر كفاءة

قيس اليوسف: التشريعات أداة لتحسين تجربة المستثمر ورفع كفاءة بيئة الأعمال وجاءت اللائحة لترجم عددًا من المبادئ التي رسخها القانون إلى إجراءات عملية تركز على تبسيط رحلة المستثمر

وتتولى الهيئة التنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية لإبرام اتفاقات تنظم الخدمات المرتبطة بالمحطة الواحدة، بحيث تتضمن نطاق الخدمات والمسؤوليات والصلاحيات والمدد الزمنية اللازمة لإنجاز المعاملات وآليات المتابعة والتقييم، بما يدعم الانتقال إلى نموذج أكثر تكاملاً في تقديم الخدمات الاستثمارية. كما وتعمل الهيئة على تمكين الجهات المشغلة للمناطق الحرة ومن يتولى إدارة وتشغيل وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة ومنحها أوسع نطاق ممكن من الصلاحيات التنفيذية اللازمة لإنجاز معاملات المستثمرين وتقديم الخدمات داخل المناطق، وذلك في حدود الأطر القانونية والتنظيمية والاتفاقيات المعتمدة، بما يقرب الخدمة من المستثمر ويختصر مستويات الإحالة واتخاذ القرار ويسرع إنجاز المعاملات، مع المحافظة على الدور التنظيمي والرقابي للهيئة وتوحيد معايير جودة الخدمات.

التراخيص التلقائية

ومن أبرز ما تضمنته اللائحة في مجال تبسيط بيئة الاستثمار إتاحة إمكانية إصدار الترخيص تلقائياً من خلال المحطة الواحدة بعد التحقق الآلي من استيفاء البيانات والمستندات والضوابط المعتمدة، إلى جانب إمكانية التجديد التلقائي للترخيص متى كانت بيانات المرخص له محدثة ومستوفية للشروط المقررة. ويعكس ذلك توجه الهيئة نحو تطبيق الخدمات الرقمية، بحيث لا يقتصر التحول الرقمي على تحويل الإجراءات التقليدية إلى معاملات إلكترونية، وإنما يمتد إلى إعادة تصميم الخدمات والاستفادة من البيانات والربط بين الأنظمة والتحقق الآلي من المتطلبات، بما يقلل الإجراءات التي يتحملها المستثمر ويختصر دورة المعاملة ويرفع سرعة وكفاءة تقديم الخدمة.

وحددت اللائحة كذلك مدداً واضحة للبت في عدد من الطلبات والمعاملات، ونظمت تسبب قرارات الرفض والتظلم منها في الحالات التي نصت عليها، بما يعزز الشفافية والوضوح بالإجراءات التنظيمية.

مرونة أكبر للمشروعات الاستراتيجية

وتنفذاً لقانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 38 / 2025 بشأن استقطاب المشروعات النوعية ومنح المشروعات الاستراتيجية مزيداً من المرونة، فقد وضعت اللائحة التنفيذية معايير واضحة لتصنيف المشروع الاستراتيجي وإمكانية منحه الموافقة الواحدة.

واشترطت اللائحة ألا تقل التكلفة الاستثمارية للمشروع الاستراتيجي عن 10 ملايين ريال عماني، إلى جانب تحقق أحد المعايير النوعية التي تعكس أثر المشروع في الاقتصاد الوطني، ومنها

الاستراتيجية، من خلال تحديد معايير واضحة تُمكن من التعامل مع هذه المشروعات وفق طبيعتها وأثرها في الاقتصاد الوطني، وأن هذا الإطار يعزز القدرة على الاستجابة لاحتياجات المشروعات النوعية وتقديم التسهيلات المناسبة لها، بما يساهم في تسريع الإجراءات ورفع مستوى اليقين لدى المستثمرين، ويعزز جاذبية البيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان للمشروعات ذات القيمة المضافة، بما يتوافق مع الأولويات والخطط والاستراتيجيات الوطنية. وأكد أن وضوح الأطر التنظيمية للمشروعات الاستراتيجية يدعم قدرة سلطنة عُمان على استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية النوعية، ويساهم في ترسيخ مكانتها كوجهة جاذبة للمشروعات ذات الأثر الاقتصادي، بما يدعم مستهدفات رؤية عُمان 2040 في تنويع الاقتصاد، وتعزيز تنافسية بيئة الأعمال، واستقطاب الاستثمارات ذات القيمة المضافة.

المحطة الواحدة.. تبسيط الإجراءات وتمكين الجهات المشغلة

ورسخت اللائحة دور المحطة الواحدة باعتبارها القناة الرئيسية لتقديم الخدمات للمستثمرين، امتداداً لما قرره قانون المناطق من تقديم جميع الخدمات اللازمة للمشروعات وتيسير وتبسيط إجراءات إصدار الموافقات والتصاريح والتراخيص والشهادات المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية من خلالها. وشملت اللائحة تقديم طلبات تخصيص الأراضي والعقارات والتراخيص والموافقات والتصاريح والشهادات من خلال المحطة الواحدة، وربطها إلكترونياً بأنظمة الجهات ذات العلاقة، إلى جانب تفعيل قنوات السداد الإلكتروني وتكامل البيانات والأنظمة وحماية سرية معلومات وبيانات المستثمرين.



تنظم اللائحة
مختلف مراحل
المشروع
الاستثماري
من تخصيص
الأرض والترخيص
إلى التشغيل
والمتابعة
والالتزامات
المرتبطة
بالمشروع

تعمل الهيئة على
تمكين الجهات
المشغلة للمناطق
الحرة ومن يتولى
إدارة وتشغيل
وتطوير المناطق
الاقتصادية
الخاصة

اللائحة التنفيذية لقانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة قرار رقم (2026/81)



للاطلاع على
اللائحة التنفيذية،
امسح الرمز



تدعم اللائحة
التكامل
الإلكتروني وتبادل
البيانات بين الهيئة
والجهات المشغلة
وذاات الصلة، بما
يعزز سرعة تقديم
الخدمات ووضوح
مساراتها

نقل المعرفة والتقنيات الحديثة، وتعزيز المحتوى المحلي، ودعم الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي والدوائي، أو تنمية الصادرات. ونظمت اللائحة كذلك المزايا والحوافز والتسهيلات الإضافية التي يمكن منحها للمشروعات الاستراتيجية وفقاً لأحكام القانون وبعد استكمال الموافقات المقررة، بما يوفر مرونة أكبر في التعامل مع المشروعات النوعية ذات الأثر الاقتصادي والاستراتيجي.

المحتوى المحلي

والقيمة المضافة والقطاعات النوعية

وتواصل اللائحة ترسيخ التوجه الذي تبناه القانون نحو ربط المزايا الاستثمارية بالأثر الاقتصادي للمشروعات، وتعزيز القيمة المضافة والمحتوى المحلي واستقطاب الأنشطة النوعية.

ففي حين وضع القانون الأدوات التي تتيح ربط المزايا والإعفاءات بالنتائج الاقتصادية للمشروعات، جاءت اللائحة لتحديد بصورة أكثر وضوحاً الأنشطة ذات الطبيعة الخاصة المرتبطة بالإعفاءات الضريبية، وتنظم إجراءات طلب الاستفادة منها من خلال المحطة الواحدة.

وبعكس ذلك حرص الهيئة على توجيه البيئة التنظيمية والمزايا الاستثمارية نحو المشروعات التي تسهم بصورة أكبر في التنوع الاقتصادي، ونقل المعرفة والتقنية، وتعميق سلاسل القيمة المحلية، وتنمية الصادرات وتعزيز المحتوى المحلي.

التطوير العقاري

والتملك الحر وتنشيط المناطق

كما استكملت اللائحة الأحكام التي استحدثتها القانون لتنظيم مشروعات التطوير العقاري في المناطق الاقتصادية الخاصة، والتي تعد إحدى الإضافات المهمة للأنشطة الاقتصادية في هذه المناطق.

ونظمت اللائحة ترخيص مشروعات التطوير العقاري والبيع على المخطط والتملك الحر للوحدات العقارية لغير العمانيين في المشروعات التي تنطبق عليها الأحكام المقررة، إضافة إلى تنظيم حسابات الضمان والضوابط المالية المرتبطة بحماية حقوق المشترين.

وعززت اللائحة حماية أموال المشترين من خلال تنظيم متطلبات حساب الضمان لمشروعات التطوير العقاري، بما يضمن توافر متطلبات مالية وفنية مناسبة قبل الترويج أو الإعلان عن بيع الوحدات، إلى جانب تنظيم أوجه الصرف من حساب الضمان بما يكفل توجيه الأموال وفق الأغراض المقررة ويحافظ على حقوق المشترين.

كما نظمت اللائحة عددًا من الأحكام المتعلقة بإقامة المستثمرين وملوك الوحدات العقارية غير العمانيين وأزواجهم وأقاربهم من الدرجة الأولى،

وفق الضوابط والتشريعات المنظمة لذلك. وتسهم هذه الأحكام في تعزيز جاذبية مشروعات التطوير العقاري، وتنوع الأنشطة الاقتصادية داخل المناطق، واستقطاب مزيد من السكان والمتعاملين إليها، بما يدعم تنمية المرافق والخدمات العامة ويرفع مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي في تلك المناطق، وهو ذات التوجه الذي استهدفه القانون عند استحداث أحكام التطوير العقاري والتملك الحر.

وعززت اللائحة منظومة الحوكمة والرقابة من خلال تحديد التزامات المشروعات والجهات المشغلة وتنظيم أعمال المتابعة والتفتيش والجزاءات الإدارية. ويعكس ذلك توجه الهيئة إلى بناء علاقة تنظيمية قائمة على الامتثال والشفافية ومعالجة المخالفات، مع تجنب تعطيل المشروعات متى كان بالإمكان تصحيح أوضاعها واستمرار نشاطها بصورة نظامية.

استكمال المنظومة التشريعية والتنظيمية

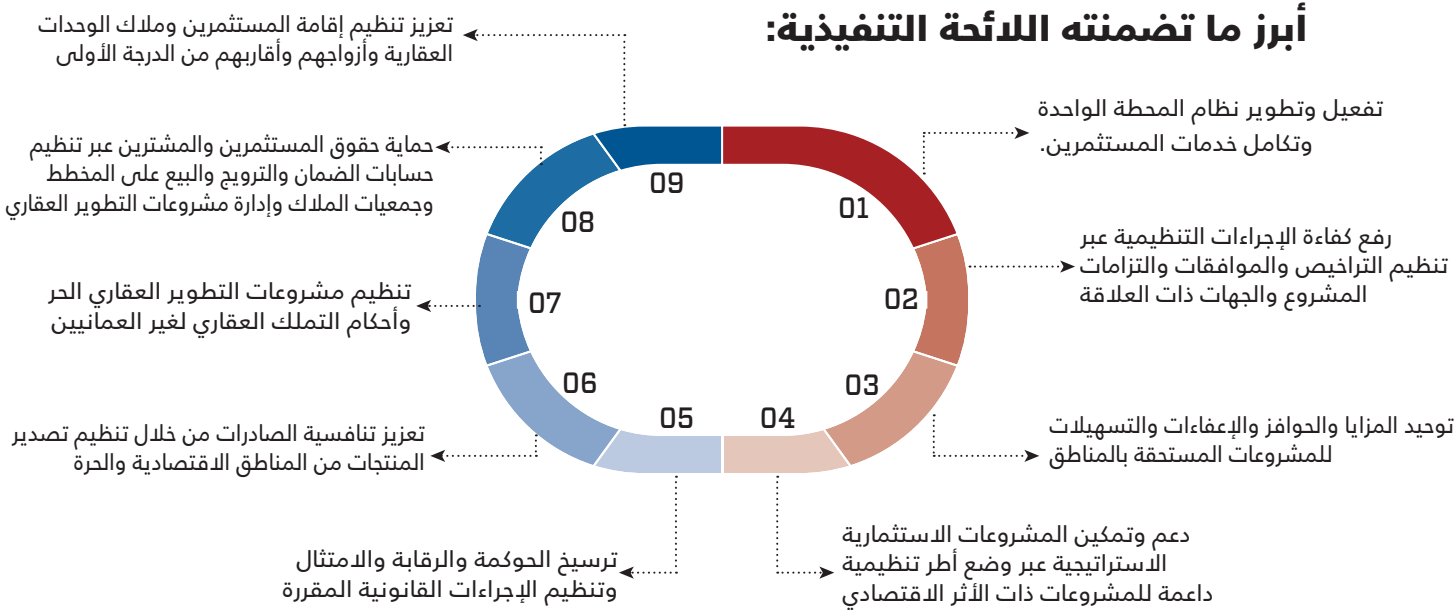
وأكدت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة أن صدور اللائحة التنفيذية يشكل مرحلة رئيسية ضمن برنامج متكامل لاستكمال المنظومة التشريعية والتنظيمية للمناطق الخاضعة لإشرافها.

وتعمل الهيئة بالتوازي على إعداد اللوائح والقرارات والتعليمات والأدلة والنماذج والأدوات التنظيمية والتنفيذية التي تتطلبها أحكام قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة ونظام الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، بما يحقق مزيداً من التكامل والاتساق بين الأدوات التشريعية والتنظيمية ويحد من تداخل الإجراءات والمتطلبات.

كما يستهدف هذا العمل تعزيز وضوح الأدوار والمسؤوليات بين الهيئة والجهات المشغلة والمشروعات والجهات الحكومية ذات العلاقة، وربط التشريعات بالإجراءات والأنظمة الرقمية، مع المحافظة على المرونة اللازمة لاستيعاب طبيعة كل منطقة وخصوصيتها والقطاعات الاقتصادية المستهدفة فيها.

وأشارت الهيئة أن تطوير التشريعات والخدمات والأنظمة الرقمية يمثل مسارًا متكاملًا ومستمرًا يرتبط باحتياجات المستثمرين وتطور نماذج الأعمال والقطاعات المستقبلية، بما يعزز ثقة المستثمرين والاستقرار والوضوح التنظيمي ويرفع جودة الخدمات وكفاءة تقديمها، ويسهم في تعزيز مكانة سلطنة عُمان كوجهة إقليمية وعالمية للاستثمار. وستواصل الهيئة التنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة لتوسيع التكامل الإلكتروني ونطاق الصلاحيات المرتبطة بالخدمات المقدمة من خلال المحطة الواحدة، بما يسهم في تخفيض الوقت والجهد اللازمين للحصول على الخدمات وتحسين تجربة المستثمر.

أبرز ما تضمنته اللائحة التنفيذية:



رحلة المستثمر اللائحة التنفيذية:



التطوير العقاري



تضع اللائحة إطارًا
تنظيميًا لدعم
المشروعات
ذات القيمة
الاقتصادية
والاستراتيجية
وتعزيز نقل
المعرفة والتقنية
وتنمية الصادرات
والمحتوى المحلي

سلطنة عُمان بوابة للشركات الصينية إلى
الأسواق الإقليمية وهاينان منصة لتعزيز التواصل
مع شبكات الأعمال والأسواق الصينية

ملتقى «بوابة عُمان - الصين» يستعرض الفرص الاستثمارية ويبحث تطوير التعاون والشراكات في المناطق الاقتصادية والحرّة



مسقط - **الدوم**

استعرض ملتقى «بوابة عُمان - الصين»، الذي نظّمته الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، الفرص الاستثمارية المتاحة، وبحث سبل تطوير التعاون والشراكات الاقتصادية والحرّة والمدن الصناعية بين سلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية ممثلة بمقاطعة هاينان.

وأكد سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب نائب رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في كلمته أن العلاقات العُمانية الصينية تستند إلى روابط تاريخية عريقة قامت على الملاحة والتجارة والتبادل الثقافي، مشيرًا إلى أن العلاقات الاقتصادية المعاصرة بين البلدين تشهد نموًا متواصلًا، وأن الشركات الصينية أصبحت شريكًا مهمًا في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، الأمر الذي يوفر قاعدة قوية للارتقاء بالتعاون بين سلطنة عُمان ومقاطعة هاينان إلى مستويات أوسع.

وأوضح سعادته أن سلطنة عُمان تتمتع بموقع استراتيجي على المحيط الهندي بالقرب من طرق الشحن الرئيسية التي تربط آسيا بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإفريقيا، مدعومًا ببنية أساسية متطورة وبيئة استثمارية جاذبة، مبينًا أن الصين تعد أكبر شريك تجاري لسلطنة عُمان؛ إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 33 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2025.

وأشار سعادته إلى وجود توافق واسع



**معالي باتير: أهمية توسيع التعاون
بين سلطنة عُمان ومقاطعة
هاينان في مجالات الطاقة
المتجددة والنظيفة والمناطق
الحرّة وسلاسل التوريد والتمويل**



**أحمد الذيب: الشركات الصينية
شريك مهم في المناطق
الاقتصادية الخاصة والحرّة، بما
يعزز فرص توسيع التعاون بين
سلطنة عُمان ومقاطعة هاينان**

بين ما تمتلكه هاينان الصينية من قدرات صناعية وخبرات تقنية وروابط بشبكات الأعمال الصينية، وما توفره سلطنة عُمان من قاعدة موثوقة للشركات للوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، مؤكدًا أن الفرص تشمل بصورة خاصة سلاسل إمداد الطاقة المتجددة، والتصنيع، المتقدم والمواد، والخدمات اللوجستية،



والتجارة الرقمية. من جانبه، استعرض معالي باتير نائب الحاكم التنفيذي لمقاطعة هاينان، المقومات الاقتصادية والاستثمارية للمقاطعة وتجربتها في تطوير منظومة من المناطق والمجمعات المتخصصة في قطاعات متعددة، من بينها الصناعات والخدمات المرتبطة بالموانئ، والصحة والسياحة العلاجية، والتعليم، والاقتصاد البحري والثروة السمكية، وصناعات الفضاء والأقمار الصناعية، والذكاء الاصطناعي وخدمات ومراكز البيانات، إلى جانب تجربة ميناء هاينان للتجارة الحرة والأنشطة الاقتصادية المرتبطة به.

وتطرق معاليه في كلمته إلى فرص الاستفادة من المقومات المتكاملة التي يمتلكها الجانبان لتوسيع مجالات التعاون والاستثمار، وتعزيز التواصل بين المناطق الاقتصادية والمؤسسات والشركات في هاينان ونظيراتها العُمانية، بما يفتح المجال لتطوير مشروعات وشراكات جديدة في القطاعات ذات الأولوية، والاستفادة من الموقع الاستراتيجي والبنية اللوجستية والفرص المتنامية للتجارة والاستثمار بين الصين والأسواق التي ترتبط بها سلطنة عُمان.

وإمكانات لوجستية متقدمة، وما تمتلكه هاينان من 11 ميناءً ومرفأً بحريًا تعزز فرص الربط التجاري ووصول المنتجات إلى الأسواق، داعيًا إلى استثمار هذا الملتقى في تحديد مجالات التعاون الواعدة وتطوير شراكات ومشروعات

وأكد معاليه على أهمية توسيع التعاون بين سلطنة عُمان ومقاطعة هاينان في مجالات الطاقة المتجددة والنظيفة والمناطق الحرة وسلاسل التوريد والتمويل، مشيرًا إلى أن ما تتمتع به سلطنة عُمان من موقع استراتيجي



سلطنة عُمان ومقاطعة هاينان مقومات متكاملة لفتح آفاق جديدة للاستثمار

22.4 33

حجم الاستثمارات في
المناطق الاقتصادية
الخاصة والحرّة والمدن
الصناعية حتى 2025

مليار ريال عُمانى

حجم التبادل التجاري
بين سلطنة عُمان
والصين بنهاية 2025

مليار دولار

بوابة للأسواق الإقليمية

- موقع عُمان الاستراتيجي يعزز وصول الشركات الصينية إلى أسواق الخليج وآسيا وإفريقيا

11 ميناءً ومرفئاً بحرياً في هاينان

- مقومات لوجستية تدعم الربط التجاري ووصول المنتجات إلى الأسواق

فرص الشراكة بين سلطنة عُمان وهاينان

- تطوير تعاون مباشر بين المناطق الاقتصادية والحرّة في الجانبين
- تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في إدارة وتشغيل المناطق
- تعزيز التكامل بين المناطق الاقتصادية والموانئ
- تطوير مشروعات وشركات مشتركة في القطاعات ذات الأولوية
- ربط الشركات والمؤسسات في الجانبين بفرص استثمارية محددة

قطاعات التعاون الواعدة

- الطاقة المتجددة والنظيفة
- التصنيع المتقدم والمواد
- سلاسل التوريد
- الخدمات اللوجستية والموانئ
- التجارة الرقمية
- الصناعات البحرية
- التمويل
- الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات

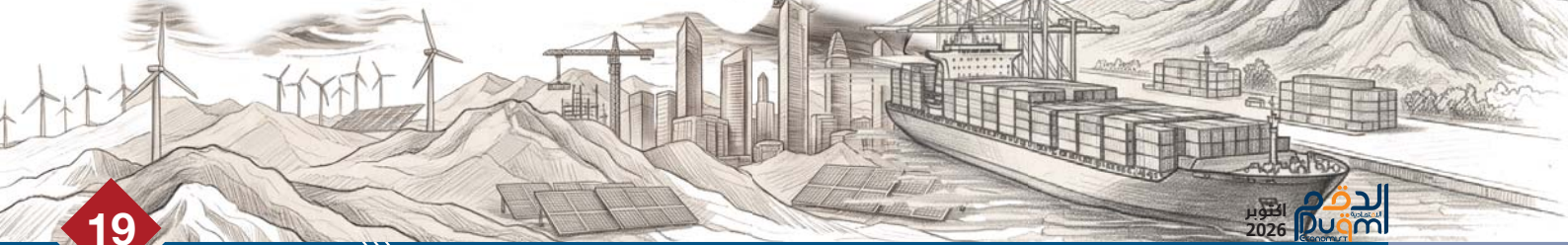


تكامل المقومات بين سلطنة عُمان وهاينان يفتح فرصاً جديدة في الطاقة المتجددة والتصنيع المتقدم والخدمات اللوجستية والتجارة الرقمية

الطاقة المتجددة والاستثمار والموانئ والشحن والتجارة والصناعات البحرية، والاستفادة من التجارب المتبادلة في تطوير وإدارة المناطق الاقتصادية والمتخصصة، وتعزيز التكامل بين المناطق والموانئ، وتنمية التجمعات الصناعية، وجذب الاستثمارات النوعية. وتناولت الجلسة إمكانية اختيار عدد من المناطق الاقتصادية ذات المزايا والقطاعات المتكاملة في سلطنة عُمان وهاينان لتطوير نموذج وتعاون مباشر بين المناطق في البلدين، بما يتيح تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، ويعزز الاستثمار والخدمات اللوجستية والقطاعات ذات الأولوية، وربط الجهات والشركات المعنية في كلا الجانبين بفرص ومشروعات محددة. ويأتي هذا الملتقى في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين سلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية، وفتح آفاق أوسع للتعاون مع مقاطعة هاينان الصينية، من خلال التعريف بالفرص الاستثمارية والمقومات الاقتصادية التي يتمتع بها الجانبان، وبحث فرص إقامة شركات عملية في القطاعات والتجمعات الصناعية ذات الاهتمام المشترك.

مشاركة تحقق المصالح المتبادلة. وقدم الجانب العُماني في الملتقى عدة عروض مرئية حول المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرّة والمدن الصناعية التي تشرف عليها الهيئة وبلغ حجم الاستثمار فيها أكثر من 22.4 مليار ريال عُمانى حتى عام 2025، كما قدمت «صالَة استثمر في عُمان» عرضاً مرئياً عن فرص الاستثمار في سلطنة عُمان والمناطق الاقتصادية والحرّة والصناعية، وعرضاً مرئياً لغرفة تجارة وصناعة عُمان حول طبيعة البيئة الاستثمارية التنافسية الجاذبة في سلطنة عُمان والشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص. في حين قدم الجانب الصيني عدة عروض مرئية حول مقاطعة هاينان، والسياسات المالية والضريبية لميناء هاينان للتجارة الحرّة والمميزات النسبية والتنافسية للميناء والمنطقة الحرّة، حيث أكد الجانب الصيني أن سلطنة عُمان شريك أساسي ومهم لأسواق الصين في الشرق الأوسط وبوابة الصين للأسواق الإفريقية والآسيوية، ما يدعو العمل على متابعة هذه الشراكة الاستراتيجية وتنميتها والوصول بها إلى آفاق أوسع. وشهد الملتقى عقد جلسة حوارية ركز فيها الجانبان على عدة قطاعات أبرزها

ميناء هاينان
للتجارة الحرّة
يقدم نموذجاً
متكاملاً للمزايا
التنافسية
والحوافز
الاستثمارية
ويدعم توسيع
الشراكة
الاقتصادية مع
سلطنة عُمان



المناطق الاقتصادية الحرة.. وجهة استثمارية جاذبة للصناعات النوعية



مسقط - الدقم

تواصل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة جهودها لتعزيز مكانة سلطنة عُمان كوجهة استثمارية جاذبة للصناعات النوعية، من خلال تطوير القطاعات الصناعية ذات الأولوية في المناطق الاقتصادية الحرة والمدن الصناعية التي تشرف عليها، بما يسهم في بناء منظومات صناعية متكاملة وتعميق سلاسل القيمة المضافة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. وقالت آمنة بنت ناصر الشرجي مديرة دائرة ترويج الاستثمار بالهيئة إن هذا التوجه يأتي في إطار استراتيجية الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الرامية إلى بناء هويات اقتصادية وصناعية متخصصة لكل منطقة، وفق مزاياها التنافسية وبما يتناسب مع المقومات الاقتصادية والموارد المتاحة في كل منطقة، ما يسهم في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وإيجاد فرص عمل مستدامة للكفاءات الوطنية. وأوضحت أن المنطقة الحرة بصلالة ومدينة ريسوت الصناعية تشهد تكثيف الجهود لاستقطاب الاستثمارات في قطاع الصناعات الطبية والدوائية والصناعات المرتبطة بالأمن الغذائي، مستفيدة من الموقع الاستراتيجي القريب من ميناء صلالة وما يوفره من سهولة في استيراد المواد الخام وتصدير المنتجات إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. وأضافت أن الهيئة تواصل في المنطقة

الهيئة تركز
على القطاعات
الصناعية كمحرك
رئيس لجذب
الاستثمارات
وتعزيز التنافسية

قطاعات صناعية
مستقبلية
تواكب التحولات
العالمية نحو
الاقتصاد
الأخضر

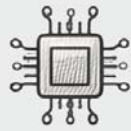
توجهات نحو
بناء هويات
متخصصة وفق
المزايا التنافسية
لكل منطقة

أهداف تطوير القطاعات الصناعية

تحقيق التنمية المستدامة



توطين التقنيات الحديثة



تطوير سلاسل التوريد المحلية



إيجاد فرص عمل مستدامة
للكفاءات الوطنية



استكمال سلاسل الإمداد



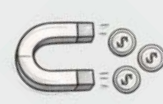
زيادة الصادرات الوطنية



تعزيز الأمن الغذائي والصحي



استقطاب الاستثمارات
المحلية والأجنبية



تعميق سلاسل القيمة المضافة



تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني



تعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

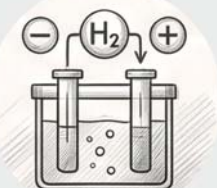


6

قطاعات
صناعية
تحظى
بأهمية
متزايدة
عالمياً



الطاقة المتجددة



الهيدروجين الأخضر



الصناعات الطبية والدوائية



البتركيماويات



الصناعات الغذائية والسمكية



المعادن الخضراء

كلية الدقم الجامعية

تستعد لبدء مسيرتها التعليمية واستقبال أول دفعة من طلبتها في 18 أكتوبر



مسقط - الدقم :

طرح درجة بكالوريوس تعتمد على التعلّم القائم على العمل نمطًا أساسيًا للدراسة

برنامج أكاديمي في الحلول الرقمية والتكنولوجية وإدارة الأعمال والقيادة بالشراكة مع جامعة كوفنتري البريطانية

وتهدف الكلية إلى دعم هذا الطموح من خلال إعداد خريجين قادرين على الإسهام بثقة في اقتصاد الدقم المتنامي، وفي مسيرة التنمية على مستوى سلطنة عُمان.

وبهذه المناسبة، قال مؤسس كلية الدقم الجامعية، الدكتور عبد الله بن سيف الصباحي ولفير محمد ماراكاكيل: "نودّ أن نعرب عن خالص تقديرنا لمعالي الدكتور مديحة بنت أحمد الشيبانية، وزيرة التعليم، ومعالي قيس بن محمد اليوسف، رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، ووزارة التعليم بسلطنة عُمان، والمناطق الاقتصادية الخاصة بالدقم، وجميع الجهات التنظيمية الأخرى، على توجيهاهم ودعمهم طوال مراحل تأسيس كلية الدقم الجامعية. كما نتقدّم بخالص الشكر إلى جامعة كوفنتري على دعمها المتواصل على مدى سنوات وشراكتها الأكاديمية.

وتجسّد كلية الدقم الجامعية طموحنا إلى إتاحة فرص ذات قيمة للشباب، وإكسابهم الكفاءات والخبرة والثقة اللازمة للإسهام في مستقبل عُمان ونطلّع إلى بناء مؤسسة تنمو مع الدقم، وتفتح آفاقًا جديدة للأجيال القادمة، وتسهم في تحقيق تطلّعات سلطنة عُمان".

وتفخر كلية الدقم الجامعية بكونها جزءًا من النمو المتواصل للدقم، وتطلّع إلى التعاون الوثيق مع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والشركاء من قطاعات الأعمال، والمجتمع بمختلف مكوناته، للارتقاء بالتعليم وتطوير الكفاءات وتعزيز الفرص في محافظة الوسطى وسلطنة عُمان. ومع استعداد الكلية لاستقبال دفعتها الأولى من الطلبة، فإنها تحمل شعورًا عميقًا بالامتنان والمسؤولية والفخر بإسهامها في مستقبل الدقم.

تستعد كلية الدقم الجامعية، أول مؤسسة للتعليم العالي في محافظة الوسطى، لبدء مسيرتها التعليمية، واستقبال الدفعة الأولى من طلبتها في 18 أكتوبر 2026 ويمثّل ذلك محطة بارزة مع طرح درجة بكالوريوس تعتمد على التعلّم القائم على العمل بوصفه النمط الأساسي للدراسة.

ويعكس هذا النموذج أولويات رؤية عُمان 2040، ولا سيما تركيزها على تمكين الشباب، وتعزيز الابتكار، وتعزيز جاهزية الخريجين للتوظيف، ودعم التعمين كما يدعم طموح الرؤية إلى إعداد خريجين يمتلكون الكفاءات اللازمة للإسهام في اقتصاد قائم على المعرفة وقادر على المنافسة عالميًا.

وستستخدم كلية الدقم الجامعية منصة رقمية متطورة لربط التعليم بسوق العمل مدعومة بالذكاء الاصطناعي تتيح للطلبة الانفتاح على عالم من الكفاءات والفرص وستسهم المنصة، إلى جانب سائر عناصر التجربة التعليمية في الكلية، في دعم التفكير الابتكاري وحل المشكلات والقدرة على التكيف، مع إعداد الطلبة للإسهام بفاعلية في مسيرة التقدّم المتواصلة في سلطنة عُمان. وستطرح الكلية في البداية برنامجين جامعيين، هما بكالوريوس العلوم مع مرتبة الشرف في الحلول الرقمية والتكنولوجية، وبكالوريوس الآداب مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال والقيادة بالشراكة الأكاديمية مع جامعة كوفنتري في المملكة المتحدة.

وتقوم تجربة كلية الدقم الجامعية على التعلّم عبر مختلف مجالات الحياة، وستمتمد إلى ما هو أبعد من القاعات الدراسية ويجري التعلّم بصورة أساسية في مواقع العمل الفعلية، وتُكمّل الدراسة في الحرم الجامعي ومن خلال التعاون الفاعل مع قطاعات الأعمال، سيطبّق الطلبة معارفهم الأكاديمية في التعامل مع تحديات واقعية، ويطوّرون كفاءاتهم من خلال الممارسة، ويتخرّجون مزوّدين بخبرة مهنية واسعة وسيدعم أعضاء الهيئة التدريسية والمرشدون المهنيون من قطاعات الأعمال الطلبة طوال فترة دراستهم.

ويأتي تأسيس الكلية في مرحلة محورية من تطوّر الدقم بوصفها مركزًا إقليميًا للخدمات اللوجستية والصناعة والاستثمار

منطقة قائمة

المناطق الاقتصادية:

- المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم
- مدينة خزانة الاقتصادية



المناطق الحرة:

- المنطق الحرة بصحر
- المنطقة الحرة بصلالة
- المنطقة الحرة بالمزينة



المناطق الصناعية:

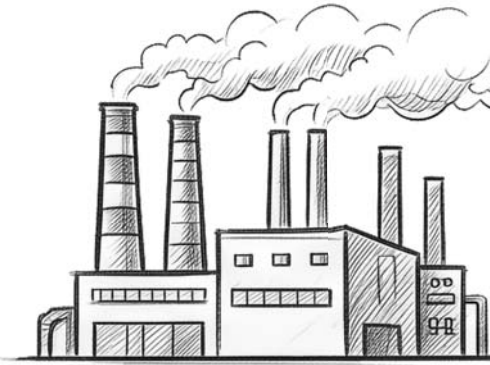
- مدينة الرسيل
- مدينة صحار الصناعية
- مدينة ريسوت
- مدينة صور الصناعية
- مدينة نزوى الصناعية
- مدينة سمائل الصناعية
- مدينة عبري الصناعية
- مدينة البريمي الصناعية
- مدينة محاس الصناعية
- واحة المعرفة مسقط
- مدينة الوادي الكبير الصناعية



مناطق جديدة قيد التطوير

المناطق الاقتصادية:

- المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة
- المنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة
- منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة

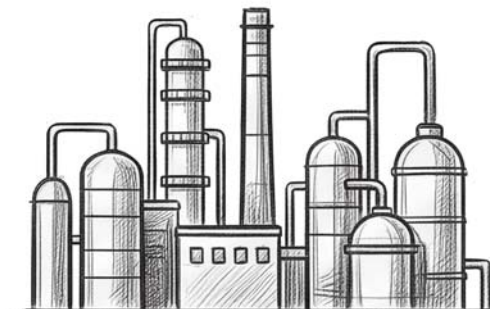


المناطق الحرة:

- المنطقة الحرة بمطار مسقط الدولي

المناطق الصناعية:

- مدينة مدحا الصناعية
- مدينة ثمرت الصناعية
- مدينة المضبيبي الصناعية
- مدينة السوق الصناعية



24 منطقة اقتصادية وحرة ومدينة صناعية تحت إشراف الهيئة

تشرف الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة حاليًا على 16 منطقة قائمة، تشمل منطقتين اقتصاديتين خاصتين، و3 مناطق حرة في صحار وصلالة والمزينة، إضافة إلى 11 مدينة صناعية قائمة.

كما تتولى الهيئة الإشراف على 8 مناطق جديدة قيد التطوير، من بينها المنطقة الاقتصادية الخاصة في الظاهرة، والمنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة بمحافظة البريمي، ومنطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة، ومنطقة حرة في مطار مسقط الدولي، إضافة إلى 4 مدن صناعية جديدة.

وبذلك، يبلغ إجمالي المناطق الواقعة تحت إشراف الهيئة 24 منطقة اقتصادية وحرة ومدينة صناعية، في إطار جهودها لتعزيز بيئة الاستثمار وتنويع القاعدة الاقتصادية في سلطنة عُمان

عبر موانئ الدقم وصحار وصلالة ومنفذ المزينة

أكثر من

6.4

مليار ريال
عماني
قيمة
التبادل
التجاري
في
النصف
الأول
من العام
الجاري



ميناء الدقم



ميناء صحار



ميناء صلالة



المنطقة الحرة بالمزينة

مسقط - الدقم

بلغ إجمالي قيمة التبادل التجاري عبر موانئ الدقم وصحار وصلالة، إلى جانب منفذ المزينة البري، أكثر من 6.4 مليار ريال عماني خلال النصف الأول من العام الجاري 2026، حسب بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ما يؤكد كفاءتها ودورها في دعم حركة التجارة وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد والربط اللوجستي بين الأسواق الإقليمية والدولية. وأوضحت البيانات أن إجمالي الصادرات عبر الموانئ ومنفذ المزينة البري بلغ أكثر من ملياري ريال عماني، فيما بلغت قيمة الواردات 4.3 مليار ريال عماني، وسجلت عمليات إعادة التصدير 111.4 مليون ريال عماني.

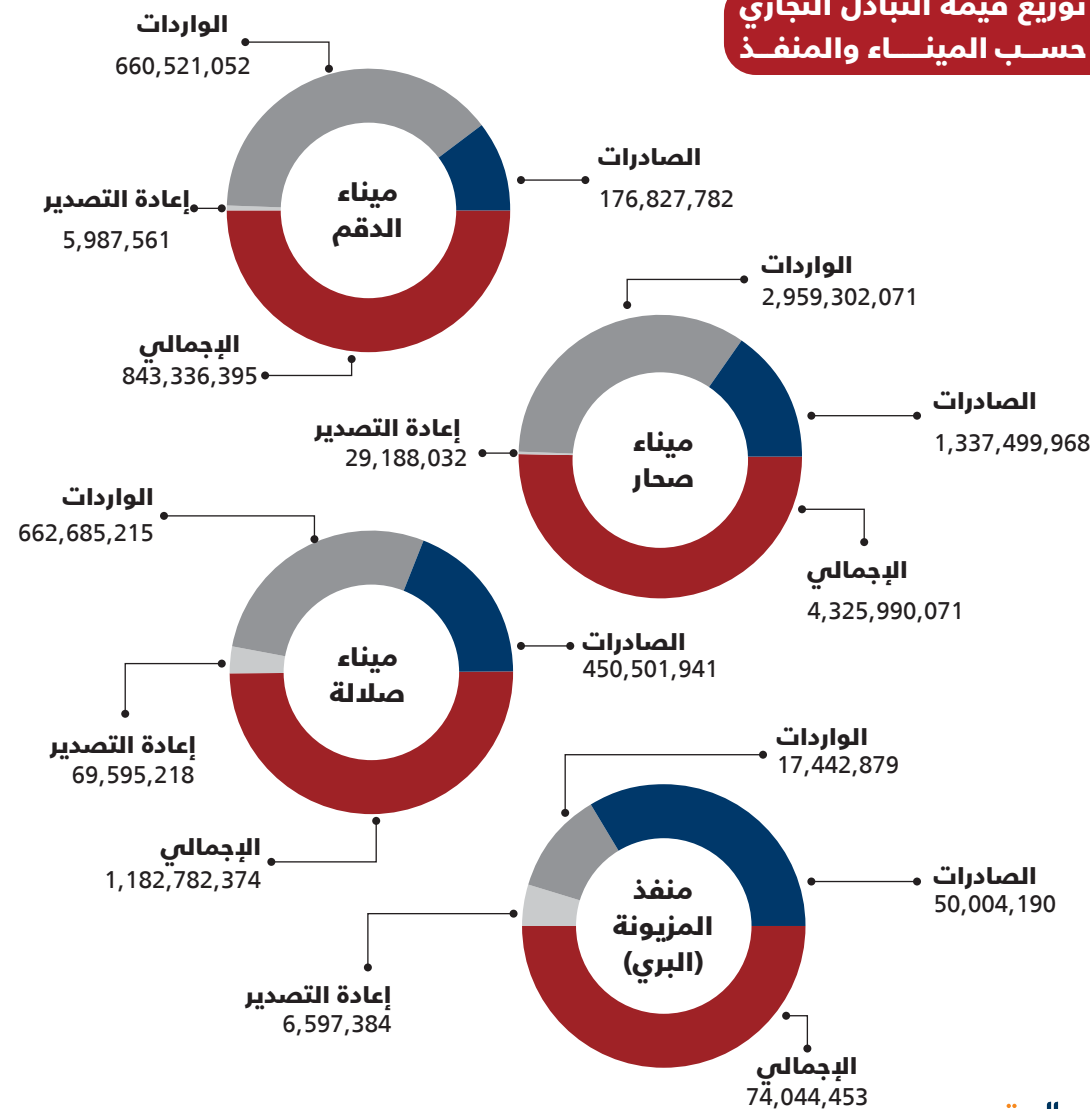
وتصدر ميناء صحار قائمة الموانئ والمنافذ من حيث إجمالي قيمة التبادل التجاري، بإجمالي بلغ 4.3 مليار ريال عماني، منها 1.3 مليار ريال عماني للصادرات، و3 مليارات ريال عماني للواردات، فيما بلغت قيمة إعادة التصدير 29.2 مليون ريال عماني. وجاء ميناء صلالة في المرتبة الثانية بإجمالي قيمة تبادل تجاري بلغ 1.2 مليار ريال عماني، توزعت بين 450.5 مليون ريال عماني للصادرات، و662.7 مليون ريال عماني للواردات، و69.6 مليون ريال عماني لإعادة التصدير.

وسجل ميناء الدقم إجمالي قيمة تبادل تجاري بلغ 843.3 مليون ريال عماني، منها 176.8 مليون ريال عماني للصادرات، و660.5 مليون ريال عماني للواردات، و6 ملايين ريال عماني لإعادة التصدير.

أما منفذ المزينة البري، فقد بلغت قيمة التبادل التجاري 74 مليون ريال عماني، توزعت بين 50 مليون ريال عماني للصادرات، و17.4 مليون ريال عماني للواردات، و6.6 مليون ريال عماني لإعادة التصدير.

وتبرز هذه الأرقام الدور المتنامي للموانئ والمنافذ العمانية في دعم حركة التجارة الخارجية، وتعزيز موقع سلطنة عُمان كمحور لوجستي وتجاري يربط الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، إلى جانب دعم الصناعة العمانية وتسهيل تصدير المنتجات من المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، بما يساهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز تنافسية القطاعات المرتبطة بالنقل والخدمات اللوجستية والتجارة.

توزيع قيمة التبادل التجاري حسب الميناء والمنفذ



الموانئ
والمنافذ العمانية
تعزز حركة
التجارة الخارجية
وكفاءة سلاسل
الإمداد والربط
اللوجستي

ميناء صحار
يتصدر الموانئ
والمنافذ بتبادل
تجاري يتجاوز
4.3 مليار ريال
عماني

ميناء صلالة
والدقم يعززان
الحركة التجارية
واللوجستية
بتبادل تجاري
ملياري ريال
عماني

منفذ المزينة
يدعم التجارة
البرية مع
الأسواق
الإقليمية بتبادل
بلغ 74 مليون
ريال عماني

حماية تدعم التجارة وتعزز الثقة

في كريدت عمان، نؤمن بأن كل نجاح يبدأ بشراكة قوية. ومن خلال خدمات تأمين الائتمان، نساهم في تعزيز الصادرات العمانية وتأمين مبيعاتك للتوسع في الأسواق العالمية بثقة.



حماية المستحقات المالية
الحماية من المخاطر التجارية
وغير التجارية



تأمين موثوق
حماية أعمالك من المخاطر
المالية.



استشارات متخصصة
دعمك في اتخاذ القرارات
الصحيحة.



خدمات متميزة
مساعدتك في التوسع والنمو
بأمان.



بناء الثقة
تعزيز علاقاتك مع العملاء
والموردين.



للتسجيل خدمات كريدت عمان للتواصل

محطة الدقم لإنتاج الكهرباء بقدرة

890

ميجاواط تدخل مرحلة الإنشاء



الدقم - الدقم:

انطلقت الأعمال الإنشائية في مشروع محطة الدقم لإنتاج الطاقة الكهربائية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، بقدرة تصل إلى 890 ميجاواط، في خطوة تعزز جاهزية المنطقة لاستيعاب التوسع الصناعي والاستثماري، وتوفر إمدادات كهربائية مستقرة وموثوقة تواكب الطلب المتنامي على الطاقة في سلطنة عُمان.

وتعمل المحطة بالغاز الطبيعي وفق تقنية الدورة المركبة (CCGT)، التي تجمع بين توربينات الغاز والتوربينات البخارية للاستفادة من الحرارة الناتجة عن عملية التوليد، بما يرفع كفاءة استخدام الوقود ويتيح إنتاج كميات أكبر من الكهرباء بكفاءة أعلى، مع خفض كثافة الانبعاثات الكربونية لكل وحدة كهرباء منتجة.

وتتولى شركة كوستال باور تطوير مشروع الدقم المستقل للطاقة (IPP)، نيابة عن تحالف يضم شركة كوربا ويسترن باور (KOWEPO) الكورية الجنوبية، ونبراس باور القطرية، وشركة الاتحاد للمياه والكهرباء الإماراتية، إلى جانب شركة بهوان لخدمات البنية الأساسية.

وكانت شركة نماء لشراء الطاقة والمياه قد منحت المشروع للتخالف في يناير 2026، ضمن خطتها لتوفير قدرات توليد جديدة تواكب نمو الطلب على الكهرباء، بالتوازي مع التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة.

استثمار نوعي في البنية الأساسية

ويأتي مشروع محطة كهرباء الدقم ضمن برنامج استثماري أوسع تقترب قيمته من مليار ريال عماني (2.6 مليار دولار)، بما يعكس حجم الاستثمارات الموجهة لتعزيز قدرات توليد الكهرباء وتطوير البنية الأساسية الداعمة للنمو الاقتصادي في سلطنة عُمان. ودخل المشروع مرحلة الهندسة والمشتريات والإنشاء، مع اختيار باور كونستركشن

كوربوريشن أوف تشاينا (باور تشاينا) ودوسان للصناعات الثقيلة مسقط لتنفيذ أعمال المشروع.

وفي يونيو 2026، أعلنت دوسان إنيرجيتي الكورية الجنوبية فوزها بعقد تبلغ قيمته نحو 530 مليار وون كوري (350 مليون دولار) للمشاركة في تنفيذ محطة الدقم.

ويشمل نطاق العقد تصميم المشروع وتوريد المعدات الرئيسية، وفي مقدمتها التوربينات البخارية والمولدات، إلى جانب تنفيذ أعمال الهندسة والمشتريات والإنشاء بالتعاون مع شركة سييكو-3 (SEPCO3) الصينية، وفق نظام تسليم المفتاح. وتعمل شركة ديلبو إس بي إنترناشيونال مستشارًا للمشروع، فيما تستهدف خطط التنفيذ استكمال إنشاء المحطة وبدء تشغيلها التجاري خلال عام 2029.

كفاءة تشغيلية وتقنيات مستدامة

يمثل اعتماد تقنية الدورة المركبة أحد أبرز عناصر الكفاءة في المشروع، إذ تتيح الاستفادة من الحرارة الناتجة عن تشغيل توربينات الغاز لإنتاج بخار يُستخدم في تشغيل التوربينات البخارية، الأمر الذي يرفع كفاءة المحطة في استهلاك الغاز الطبيعي مقارنة بمحطات التوليد الحراري التقليدية.

كما تتيح هذه التقنية إنتاج كميات أكبر من الكهرباء باستخدام كميات أقل نسبيًا من الوقود، إلى جانب خفض كثافة الانبعاثات الكربونية المرتبطة بإنتاج الكهرباء.

وصُممت المحطة بما يسمح بإمكان دمج تقنيات احتجاز الكربون مستقبلاً، في توجه يعزز مرونتها التقنية ويدعم مستهدفات سلطنة عُمان المتعلقة برفع كفاءة الطاقة وخفض الانبعاثات.

كما توفر المحطات العاملة بالغاز الطبيعي ذات الدورة المركبة قدرات مستقرة وقابلة للتوزيع، بما يعزز مرونة منظومة الكهرباء مع تنامي مساهمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في مزيج الطاقة.

مشروع
استراتيجي
ضمن برنامج
استثماري
متكامل تقترب
قيمته من مليار
ريال عماني

تستهدف
خطط التنفيذ
استكمال أعمال
إنشاء المحطة
وبدء تشغيلها
تجاريًا خلال
عام 2029



عيسى البرطمانى: إطار متكامل للصحة والسلامة المهنية يعزز الالتزام ويرفع جاهزية المنشآت



تصريحًا بيئيًا يعكس كفاءة الإجراءات ويعزز جاهزية المشاريع الاستثمارية

بيئة آمنة ومعايير راسخة تدعم نمو المشاريع وتعزز جاذبية الاستثمار الالتزام البيئي ومعايير الصحة والسلامة يعززان تنافسية المناطق الاقتصادية والحررة والمدن الصناعية



للاطلاع على معايير
الصحة والسلامة
المهنية، امسح الرمز

مسقط - الدقم

تحرص الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة على تطبيق أعلى معايير الصحة والسلامة المهنية وحماية البيئة، باعتبارها ركائز أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز تنافسية المناطق الاقتصادية والحررة والمدن الصناعية، بما يضمن توفير بيئة عمل آمنة ومحفزة للاستثمارات، ويواكب أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجالات الاستدامة والحوكمة البيئية.

وتولي الهيئة اهتمامًا متزايدًا بتطوير منظومة متكاملة للرقابة والالتزام البيئي والصحة والسلامة المهنية، من خلال وضع الأطر التنظيمية، وتنفيذ البرامج التوعوية، وتعزيز الشراكة مع المستثمرين والجهات ذات العلاقة، بما يساهم في تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والمحافظة على الموارد الطبيعية وجودة الحياة.

التصاريح البيئية

وبلغ عدد التصاريح البيئية التي أصدرتها الهيئة للمشاريع في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري 2026 نحو (219) تصريحًا بيئيًا، توزعت بين (77) تصريحًا في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، و(61) تصريحًا في المنطقة الحرة بصلالة، و(51) تصريحًا في المنطقة الحرة بصحار، و(9) تصريحًا في المنطقة الحرة بالمزينة، إضافة إلى (21) تصريحًا لمدينة خزائن الاقتصادية، وهو ما يعكس حرص الهيئة على تطبيق منظومة متقدمة للرقابة والالتزام البيئي، وضمان توافق المشاريع الاستثمارية مع أعلى المعايير المعتمدة، بما يعزز جاذبية المناطق الاقتصادية والحررة والمدن الصناعية كوجهات استثمارية مستدامة تجمع بين النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية.

وأكد عدد من المسؤولين والمختصين في المناطق الاقتصادية الخاصة والحررة والمدن الصناعية، خلال اللقاءات التي أجرتها معهم «الدقم الاقتصادية» سابقًا، أن الالتزام بمعايير البيئة والصحة والسلامة المهنية يمثل أحد العوامل الرئيسية لنجاح المشاريع

الاستثمارية واستدامتها، مشيرين إلى أن هذه المنظومة أصبحت عنصرًا حاسمًا في استقطاب الاستثمارات النوعية وتعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي للصناعة والخدمات اللوجستية والاستثمار المستدام.

جهود ومبادرات الهيئة

وقال عيسى بن فاضل البرطمانى، مدير دائرة الالتزام وشؤون البيئة بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، إن الهيئة تمارس دورًا محوريًا في تعزيز الصحة والسلامة المهنية من خلال مجموعة من الجهود والمبادرات التي تهدف إلى إيجاد بيئة عمل آمنة وصحية لجميع العاملين في المناطق الخاضعة لإشرافها.

وبين أنه تم اعتماد إطار عمل متكامل يحدد الأدوار والمسؤوليات بين الهيئة وإدارات المناطق والمستثمرين، ويتضمن محورًا خاصًا بالصحة والسلامة المهنية، إلى جانب اعتماد السياسة العامة للإشراف والرقابة والالتزام بقرار الهيئة رقم (2024/62)، وتنفيذ برامج للزيارات الميدانية للمناطق والمشاريع؛ بهدف متابعة مستوى الالتزام ورصد الملاحظات ومعالجتها ضمن مدد زمنية محددة.

وأضاف أن هذه الإجراءات تستند إلى لائحة السلامة والصحة المهنية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2008/286)، والتي تتضمن معايير واضحة لضمان سلامة العاملين، مشيرًا إلى أن المنشآت التي يتراوح عدد العاملين فيها بين 10 و49 عاملًا

مطالبة بوضع برنامج للصحة والسلامة المهنية معتمد من وزارة العمل، في حين يتطلب الأمر بالنسبة للمنشآت التي يزيد عدد العاملين فيها على 50 عاملًا تعيين مشرف للصحة والسلامة المهنية وإعداد خطة معتمدة وفق المتطلبات المعمول بها. وأشار البرطمانى إلى أن الهيئة تعمل كذلك على رفع مستوى الوعي لدى المستثمرين من خلال إعداد أدلة ومتطلبات الصحة والسلامة المهنية ونشرها عبر الموقع الإلكتروني للهيئة، وتنظيم ورش عمل وبرامج توعوية لتعريف الشركات بالتشريعات والاشتراطات ذات الصلة، إلى جانب إشراك أصحاب المصلحة في تطوير الإجراءات واللوائح بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

الإجراءات والاشتراطات الخاصة

وحول الإجراءات والاشتراطات الخاصة بإقامة المشاريع في المناطق الاقتصادية والحررة، أوضح أن المتطلبات تختلف بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي المرخص، وتشمل الحصول على أرض مناسبة، وتقديم المخططات الفنية للمصانع والمشاريع للجهات المختصة، والحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المعنية، إضافة إلى تقديم الدعم الفني للمستثمرين لضمان الالتزام بجميع المتطلبات الأساسية، ومن بينها إنشاء قواعد بيانات وفق النماذج المعتمدة من الهيئة.

مدائن.. بيئة صناعية آمنة

لتعزيز الإنتاجية والتنافسية

من جانبه، ذكر المهندس باسم بن بيرخش بن حسين الزدجالي، مدير دائرة التفتيش والرقابة والسلامة المهنية بالمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن»، أن تعزيز معايير الصحة والسلامة المهنية يساهم في إيجاد بيئة عمل آمنة ومستقرة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات ورفع كفاءة العمليات التشغيلية.

ولفت إلى أن الإصابات والأمراض المهنية تمثل تحديًا يؤثر على الأنظمة الصحية والاجتماعية نتيجة تكاليف العلاج والتأهيل والتعويض، إضافة إلى ساعات العمل المفقودة، مؤكدًا أن التزام الشركات بهذه المعايير يعكس مسؤوليتها تجاه موظفيها والمجتمع، ويعزز سمعتها وقدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وأردف في سياق حديثه، أن تطبيق المعايير الدولية للصحة والسلامة المهنية يساهم كذلك في رفع تنافسية المنتجات العُمانية في الأسواق العالمية، ويعزز ثقة المستثمرين في البيئة الصناعية، مشيرًا إلى أن «مدائن» تولي أهمية كبيرة لتعزيز منظومة الصحة والسلامة في المدن الصناعية من خلال تنفيذ برامج تفتيشية وتوعوية ومبادرات تهدف إلى ترسيخ ثقافة السلامة بين العاملين والمنشآت الصناعية.

مدينة خزائن.. نموذج للتنمية

الصناعية المستدامة

وأكد المهندس سالم بن سليمان الذهلي، الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية، أن المدينة تعتمد سياسة واضحة تركز على استقطاب الصناعات الخفيفة والمتوسطة ذات الأثر البيئي المنخفض، مع إيلاء أهمية كبيرة للحفاظ على البيئة وجودة الحياة داخل المدينة.

وأوضح أن «خزائن» تعمل وفق رؤية متكاملة للتنمية المستدامة تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد، وتطبيق أعلى المعايير المعتمدة لضمان إيجاد بيئة اقتصادية متوازنة وآمنة، لافتًا إلى أن المدينة تستهدف المشاريع الصناعية التي تتوافق مع متطلبات الاستدامة، وتستبعد الأنشطة التي قد تسبب آثارًا بيئية غير مناسبة.

وأضاف أن المدينة تعتمد منهجية تصميم مستدامة للمخطط العام، تركز على كفاءة استخدام الموارد والطاقة وفق أحدث المعايير العالمية، كما تلتزم الشركات العاملة فيها بتطبيق أنظمة التحكم والمراقبة الخاصة بالانبعاثات وفق طبيعة كل نشاط، وتشجع على استخدام أفضل التقنيات المتاحة عالميًا (BAT) لتعزيز الكفاءة وتقليل الأثر البيئي.

ميناء صحار والمنطقة الحرة..

الالتزام بأعلى المعايير البيئية

فيما أكد محمد بن خلفان أمبوسعيدى، قائد الشؤون البيئية بميناء صحار والمنطقة الحرة، أن الميناء والمنطقة الحرة يعملان على تطوير مبادرات نوعية في مجال الاستدامة البيئية، من خلال تبني منظومة متقدمة من القوانين والمعايير البيئية، بما يضمن التزام المنشآت العاملة بأعلى مستويات الحماية البيئية.

تقنيات حديثة
تعزز كفاءة
الموارد والطاقة
وتخفض
التأثيرات البيئية

شراكة فاعلة
مع المستثمرين
لترسيخ ثقافة
الالتزام
بالمعايير البيئية
والمهنية

توفر عددًا من المزايا والحوافز الاستثمارية

المنطقة الحرة بصحار ركيزة أساسية لتعزيز التنافسية الصناعية واللوجستية لسلطنة عُمان

هكتارًا مساحة توسعة المرحلة الثانية
للمنطقة الحرة بصحار لاستيعاب
جيل جديد من الاستثمارات الصناعية
واللوجستية الكبرى

670

واضحًا من خلال زيادة الإنتاج والصادرات وتعظيم المحتوى المحلي، وتشمل الصناعات التحويلية، والمعادن، والبتروكيماويات، والصناعات الغذائية، والخدمات اللوجستية والتخزين والتوزيع، والصناعات الدوائية، إضافة إلى المشاريع المرتبطة بالاقتصاد الدائري وكفاءة استخدام الموارد.

وأضاف أن تقييم المشاريع لا يعتمد فقط على حجم الاستثمار، وإنما يأخذ في الاعتبار الطلب في الأسواق، والقدرة على تطوير التصنيع المحلي، وتقليل الاعتماد على الواردات، وزيادة الصادرات، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وخلق فرص جديدة للشركات والمؤسسات المحلية.

وأوضح أن الهدف هو بناء قاعدة صناعية مترابطة، بحيث لا تعمل المشاريع بمعزل عن بعضها، وإنما تصبح مخرجات أحد المشاريع مدخلات لمشروع آخر، بما يرفع القيمة المضافة ويعزز تنافسية المنظومة ككل.



بيئة استثمارية تنافسية ومتكاملة

وحول عوامل الجذب التي تتمتع بها المنطقة الحرة بصحار، أوضح الربيعي أنها تجمع بين الموقع الاستراتيجي، والبنية الأساسية المتطورة، والقرب المباشر من أحد أكبر الموانئ الصناعية في المنطقة، إضافة إلى بيئة تنظيمية وتشغيلية مصممة لتسهيل رحلة المستثمر من التخطيط والتأسيس وحتى التشغيل والتوسع.

وتوفر المنطقة الحرة عددًا من المزايا والحوافز الاستثمارية، من بينها التملك الأجنبي الكامل، والإعفاء من ضريبة دخل الشركات لمدة تصل إلى نحو 25 عامًا، والإعفاء من رسوم الاستيراد وإعادة التصدير، ومتطلبات رأس مال تنافسية، ونسب تعمين مرنة وفق الأطر المعتمدة، إلى جانب الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تربط سلطنة عُمان بعدد من الأسواق العالمية.

كما تسهم خدمات المحطة الواحدة في تبسيط إجراءات التراخيص والتصاريح والموافقات وتوفير نقطة اتصال موحدة للمستثمرين.

وتعزز هذه المزايا من خلال التكامل المباشر مع ميناء صحار، ما يتيح للمستثمرين بناء سلسلة تشغيل متكاملة تبدأ بوصول المواد الخام ومناولتها وتخزينها، مرورًا بالتصنيع، وصولًا إلى تصدير المنتجات النهائية إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

الميناء والمنطقة الحرة: تكامل الصناعة واللوجستيات

وأوضح الربيعي أن القيمة الاستراتيجية لميناء صحار والمنطقة الحرة تكمن في الجمع بين البوابة البحرية والقاعدة الصناعية واللوجستية ضمن منظومة واحدة.

التجاري والبحري وتعزز ارتباط الميناء بخطوط الشحن والأسواق العالمية.

جذب الاستثمار وتعظيم أثره الاقتصادي

وأكد الربيعي أن خطط المنطقة الحرة بصحار تنسجم بصورة مباشرة مع مستهدفات رؤية عُمان 2040، لا سيما في مجالات التنويع الاقتصادي، وتنمية القطاعات الإنتاجية، وتعزيز الصادرات غير النفطية، ورفع تنافسية سلطنة عُمان كمركز إقليمي للصناعة والتجارة والخدمات اللوجستية.

وقال: «نحن لا ننظر إلى الاستثمار من زاوية حجم رأس المال فقط، بل من خلال الأثر الاقتصادي الذي يتركه داخل سلطنة عُمان. فالاستثمار النوعي هو الذي يتحول إلى إنتاج وصادرات وفرص عمل ومشتريات محلية ونقل للمعرفة والتكنولوجيا، ويسهم في بناء سلاسل قيمة أكثر عمقًا واستدامة».

ومن هذا المنطلق، تركز المنطقة الحرة بصحار على ثلاثة محاور رئيسية: تنويع القاعدة الإنتاجية، ورفع مساهمة الصادرات غير النفطية، وتعميق سلاسل القيمة والمحتوى المحلي.

وتسهم منظومة ميناء صحار والمنطقة الحرة بنحو 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تدعم حوالي 42 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، بما يعكس دورها المتنامي في الاقتصاد الوطني.

قطاعات نوعية لتعميق سلاسل القيمة

وأشار الربيعي إلى أن الأولوية خلال المرحلة المقبلة ستكون للمشاريع التي تحقق أثرًا اقتصاديًا

صحار - الدقم

منظومة ميناء صحار والمنطقة الحرة 11.8 مليار ريال عُمان.

أما المنطقة الحرة بصحار، فقد أبرمت خلال السنوات الست الماضية 44 اتفاقية حق انتفاع باستثمارات بلغت نحو 1.75 مليار ريال عُمان، كما حققت تصنيفًا متقدمًا ضمن أفضل المناطق الحرة عالميًا، بما يعكس تنامي جاذبيتها للمشاريع الصناعية واللوجستية والاستثمارات طويلة الأجل. ومنذ عام 2019، ارتفع حجم المناولة في ميناء صحار من 62 مليون طن متري إلى 72 مليون طن متري، كما ارتفع عدد السفن من 3,145 إلى 3,427 سفينة، وهو ما يعكس توسع النشاط



الدكتور رائد الربيعي: نركز على استقطاب استثمارات نوعية تعزز القيمة المحلية وترفع الصادرات وترسخ موقع سلطنة عُمان في سلاسل الإمداد العالمية

تواصل المنطقة الحرة بصحار ترسيخ مكانتها كإحدى أبرز الوجهات الصناعية والاستثمارية في المنطقة، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي، وبنيتها الأساسية المتطورة، وتكاملها المباشر مع ميناء صحار، إلى جانب منظومة متكاملة من الحوافز والخدمات التي تدعم المستثمر منذ مرحلة دراسة المشروع وحتى التشغيل والتوسع.

وأكد الدكتور رائد بن محمد الربيعي، الرئيس التنفيذي لميناء صحار والمنطقة الحرة، أن المرحلة المقبلة ستشهد تركيزًا أكبر على جودة الاستثمار وأثره الاقتصادي، من خلال استقطاب مشاريع ذات قيمة مضافة عالية، وتعزيز الصادرات غير النفطية، وتنمية المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل القيمة الصناعية واللوجستية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

وأوضح الربيعي، في حوار خاص مع «الدقم الاقتصادية»، أن ميناء صحار والمنطقة الحرة يشكلان معًا منظومة صناعية ولوجستية متكاملة. فعلى مستوى ميناء صحار، بلغ إجمالي حجم المناولة خلال النصف الأول من العام الجاري 2026 نحو 52 مليون طن متري، واستقبل الميناء 1,555 سفينة، بما يعكس استمرار نمو النشاط التجاري والبحري ودور الميناء المتنامي في ربط سلطنة عُمان بالأسواق الإقليمية والعالمية.

وعلى مستوى الاستثمار الصناعي واللوجستي، تم خلال الفترة ذاتها توقيع خمس اتفاقيات استثمارية بقيمة إجمالية بلغت نحو 223 مليون ريال عُمان، فيما تجاوز إجمالي الاستثمارات في

تسهم منظومة ميناء صحار والمنطقة الحرة بنحو 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي وتدعم نحو

42

ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة



محمد بن عيسى البلوشي
مستشار إعلامي وباحث اقتصادي

دور مراكز البيانات الإستراتيجية في دعم القرار الاستثماري بالمناطق الاقتصادية والحرّة

إلى بيانات تفصيلية دقيقة تغطي جاهزية سلاسل التوريد، وكفاءة الخدمات اللوجستية، وتكاليف الطاقة، والمؤشرات البيئية والحوكمة، والأطر التنظيمية بمرونة وشفافية عالية.

وتتأكد جدوى هذا التوجه بالنظر إلى التجارب الدولية الرائدة؛ حيث يُعزى النجاح الاستثنائي لمجلس التنمية الاقتصادية في سنغافورة (EDB) إلى إرساء منصة بيانات إستراتيجية متكاملة تعمل كمركز ذكاء اقتصادي موحد يوفر معلومات قطاعية ومكانية دقيقة ومحدثة أنياً للمستثمرين؛ الأمر الذي أسهم في تقليص الدورة الزمنية لاتخاذ قرار الاستثمار، وتخفيض مخاطر تقييم الأصول، ورفع معدلات تحويل الفرص الاستثمارية المتاحة إلى مشاريع قائمة على أرض الواقع بفعلية غير مسبوقة.

وفي المقابل، تتضاعف أهمية إنشاء هذا المركز في ظل التحديات التي تفرضها محركات البحث العالمية وأدوات الذكاء الاصطناعي، التي تميل خوارزمياتها في كثير من الأحيان إلى تجميع محتوى انطباعي غير معالج أو تقارير مفتقرة إلى الدقة والموضوعية، مما ينعكس سلباً على التقييمات الواقعية للاقتصادات النامية.

إن غياب البيئة المعلوماتية الرسمية المتاحة بأسلوب النموذج البياني المفتوح يترك الفراغ للاجتهادات الإعلامية؛ في حين يضمن وجود مركز بيانات متخصص تقديم البيانات الموثوقة واستعادة زمام المبادرة الاتصالية والمعلوماتية أمام أوساط الأعمال الدولية.

إن التوجيه بعمل دراسة مستفيضة ومنهجية لمشروع مركز البيانات الإستراتيجية سيمكّن من تشخيص الفجوات المعلوماتية بشكل علمي، والوقوف على الاحتياجات الحقيقية للمستثمر المستهدف، والإجابة عن تساؤلاته الجوهرية؛ وهذه خطوة حاسمة لترجمة المكتسبات البنوية التي تحققت على الأرض إلى تدفقات استثمارية نوعية، تضع المناطق الاقتصادية والحرّة في بلدنا في صدارة خارطة الاستثمارية الإقليمية والدولية.

تجاوزت إدارة المعرفة الاقتصادية في العصر الرقمي الحديث حدود التوثيق المكتوب والتقارير التقليدية، لتصبح البيانات الموثوقة والمجهزة إستراتيجياً هو المحرك الأساسي لتوجيه التدفقات الاستثمارية ودعم قرارات كبار المستثمرين.

ومع تسارع حركة التدفقات المعلوماتية وتعدد منصات النشر المتطورة، أضحت التواجد البياني المؤسسي المباشر ركيزة لا غنى عنها لبناء الثقة، وترسيخ الشفافية، ونمذجة الفرص الاستثمارية في المناطق الاقتصادية والحرّة حول العالم.

ولقد شهدت سلطنة عمان خلال العقد المنصرم تحولات هيكلية وإنجازات تنمية مشهودة بقيادة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، تجلت في بناء وتطوير البنية الأساسية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمدن الصناعية واللوجستية في مختلف المحافظات.

وعلى الرغم من النجاح الملموس في استقطاب استثمارات مجمعة تجاوزت حاجز 16 مليار دولار أمريكي في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وحدها عبر مشاريع كبرى كمصفاة الدقم ومجمعات الصناعات الثقيلة ومبادرات الهيدروجين الأخضر؛ فإن حجم الاستثمارات الجارية والمستهدفة يعكس فرضاً واعدة للنمو والتوسع، ويمهد لمزيد من الاستثمارات النوعية التي تتوافق مع طموحات رؤية عمان 2040، إلى جانب استقطاب شركاء إستراتيجيين يسهمون في تحويل المزاي النسبية إلى قيمة مضافة عالية وتعزيز مكانة السلطنة كوجهة استثمارية تنافسية.

ومن هذا المنطلق الإستراتيجي، يتأكد أن الوقت قد حان لتبني الهيئة مشروع إنشاء مركز للبيانات والمعلومات الإستراتيجية يتخذ من المنطقة الاقتصادية بالدقم مقراً ونواة أولى، ليكون بمثابة المنصة التمكينية الأولى لدعم القرار الاستثماري.

إن المستثمر الدولي في البيئة الاقتصادية المعاصرة لم يعد يكتفي بالنشرات التعريفية العامة والمؤشرات الكلية، بل بات يتطلب الوصول السريع

وفي هذا الإطار، تعمل منظومة ميناء صحار والمنطقة الحرة على دعم جهود سلطنة عُمان للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2050 من خلال مبادرات تستهدف رفع كفاءة استخدام الموارد، وتحسين الأداء البيئي والتشغيلي، وتشجيع الممارسات الصناعية المستدامة. ومن أحدث هذه المبادرات إطلاق الدليل الإرشادي لكفاءة الطاقة للمباني الصناعية بالتعاون مع وزارة الطاقة والمعادن ممثلة بمركز عُمان للحياد الصفري، بهدف مساعدة المستثمرين والمشغلين على تقييم استهلاك الطاقة وتحديد فرص تحسين الكفاءة.

وأوضح الربيعي أن التحول الأخضر لا يقتصر على المشاريع الجديدة، بل يشمل أيضاً تطوير كفاءة المنشآت القائمة، مؤكداً أن الاستفادة لم تعد عنصراً إضافياً في المشروع الصناعي، بل أصبحت جزءاً من تنافسيته وقدرته على الوصول إلى الأسواق والتمويل والنمو على المدى الطويل.

ويعكس تقرير الاستفادة للفترة 2024-2025 هذا التوجه، من خلال ربط الكفاءة التشغيلية بالابتكار والاستدامة، ودعم الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملية التخطيط واتخاذ القرار.

التحول الرقمي لتحسين

تجربة المستثمر وكفاءة العمليات

وفيما يتعلق بالتحول الرقمي، أكد الربيعي أنه يمثل أداة رئيسية لتحسين تجربة المستثمر، وتسريع الإجراءات، ورفع جودة البيانات والتخطيط واتخاذ القرار.

وأشار إلى منصة «مكان» التي تجمع البيانات الجغرافية وبيانات الأراضي والأصول والبنية الأساسية ومخططات التطوير ضمن بيئة رقمية تفاعلية، وتوفر خرائط ونماذج ثلاثية الأبعاد ولوحات معلومات تحليلية تساعد في التخطيط وإدارة الأصول واتخاذ القرارات الاستثمارية.

وعلى مستوى ميناء صحار، يسهم نظام «مراسي» في رقمنة إجراءات دناء السفن والتخليص والتخطيط والتنسيق التشغيلي، بما يرفع مستوى الشفافية والسرعة وكفاءة العمليات البحرية.

وأوضح أن الهدف من التحول الرقمي ليس مجرد استبدال الإجراءات التقليدية بالتقنيات الحديثة، وإنما إعادة تصميم تجربة المستثمر والعمليات التشغيلية لتصبح أسرع وأكثر وضوحاً وقابلية للتنبؤ.

670 هكتاراً جديدة لدعم المرحلة

المقبلة من النمو

وأكد الربيعي أن المرحلة المقبلة ستشهد مواصلة تطوير جاهزية المنطقة الحرة لاستيعاب جيل جديد من الاستثمارات الصناعية واللوجستية الأكبر حجماً والأعلى قيمة مضافة.

وتشكل توسعة المرحلة الثانية للمنطقة الحرة بمساحة 670 هكتاراً أحد المحاور الرئيسية لهذا التوجه، حيث ستوفر أراضي وبنية أساسية وخدمات إضافية لاستيعاب المشاريع الصناعية واللوجستية المستقبلية.



فميناء صحار يوفر خدمات الربط البحري والمناولة والوصول إلى خطوط التجارة العالمية، فيما توفر المنطقة الحرة البيئة والمساحات والبنية الأساسية اللازمة للتصنيع والتخزين والتوزيع وإضافة القيمة. وأضاف أن هذا التكامل يساعد المستثمر على تقليل الزمن والتكلفة وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، وهو عامل تزداد أهميته في ظل التحولات العالمية التي تشهدها التجارة وسلاسل التوريد. وتبرز أهمية هذا النموذج بصورة خاصة في القطاعات التي تتطلب ارتباطاً وثيقاً بين الإنتاج والخدمات اللوجستية، مثل المعادن والبتروكيماويات والصناعات التحويلية والغذائية والطاقة المتجددة.

الاقتصاد الدائري: من المخلفات

إلى قيمة اقتصادية

وأشار الربيعي إلى أن تنوع القاعدة الصناعية في المنطقة الحرة يوفر فرضاً متزايدة لتطوير نماذج الاقتصاد الدائري وتعزيز التكامل بين الصناعات.

وقال إن الاقتصاد الدائري لا يمثل بعداً بيئياً فحسب، وإنما فرصة اقتصادية وصناعية تسمح بتحويل المخلفات والمنتجات الثانوية إلى مدخلات إنتاج جديدة، بما يخفف التكاليف ويزيد كفاءة استخدام الموارد ويخلق فرضاً استثمارية إضافية.

وبشكل مشروع عُمان للزرك مثالا على هذا التوجه، من خلال إعادة تدوير رماد الزرك وتحويل المخلفات الصناعية إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية، بما يعكس الإمكانيات المتاحة لتطوير منظومة صناعية أكثر تكاملاً واستدامة.

التحول الأخضر جزء من مستقبل الصناعة

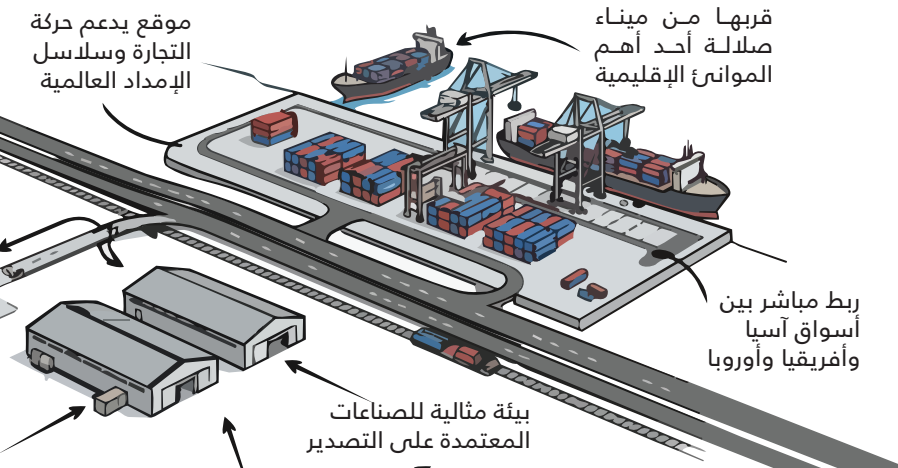
وأكد الربيعي أن الاستفادة وكفاءة استخدام الموارد أصبحتا من العناصر الأساسية في القدرة التنافسية للصناعة، خصوصاً مع ارتفاع متطلبات الأسواق العالمية والمستثمرين فيما يتعلق بالانبعاثات وكفاءة الطاقة والمعايير البيئية.

مناولة ميناء
صحار ترتفع
من 62 إلى
72 مليون طن
مترى، وعدد
السفن من
3,145 إلى
3,427 سفينة
منذ 2019

أبرز ما يميز المنطقة الحرة بصلالة

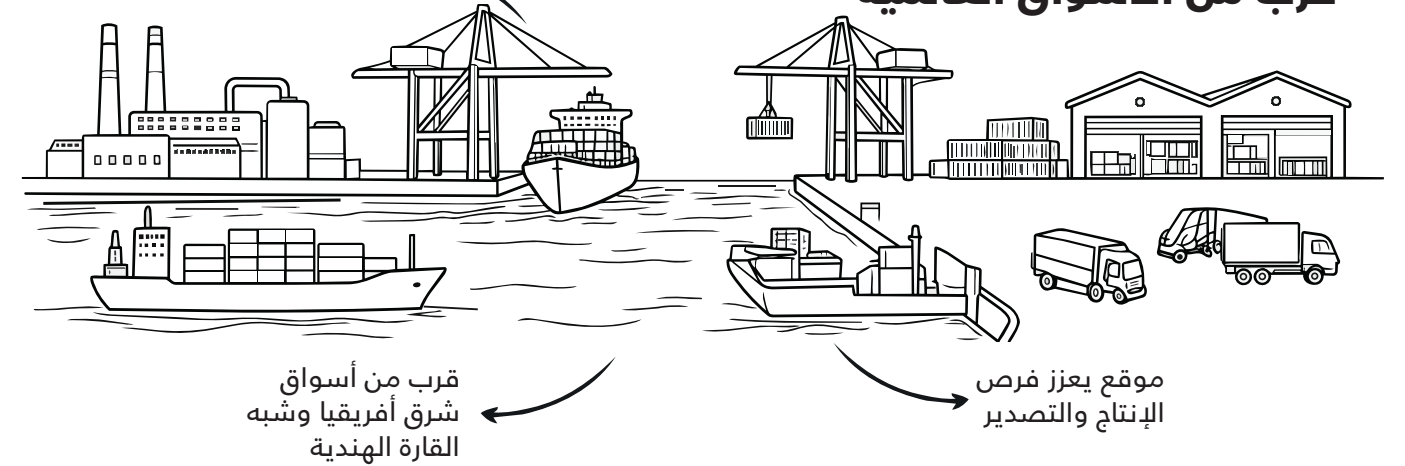
المنطقة الحرة بصلالة.. بوابة استثمارية تنافسية تربط عُمان بالأسواق العالمية، مستندة إلى موقعها الاستراتيجي، وبنيتها الأساسية المتطورة، وحوافزها الاستثمارية الجاذبة.

موقع استراتيجي عالمي

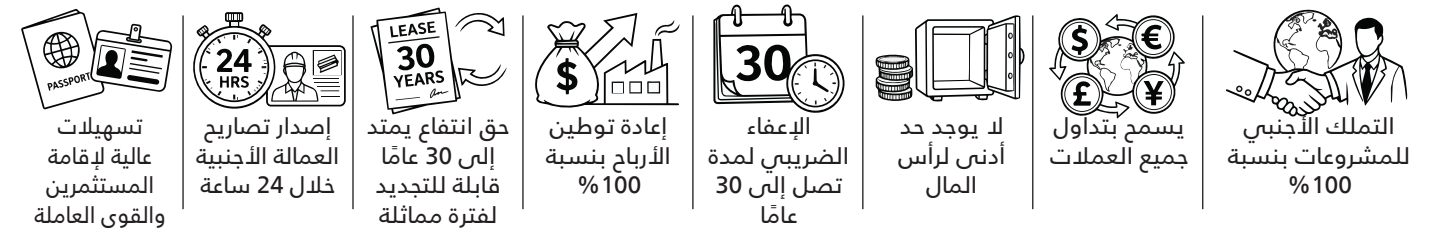


منصة للصناعات التصديرية

قرب من الأسواق العالمية



حوافز استثمارية تنافسية



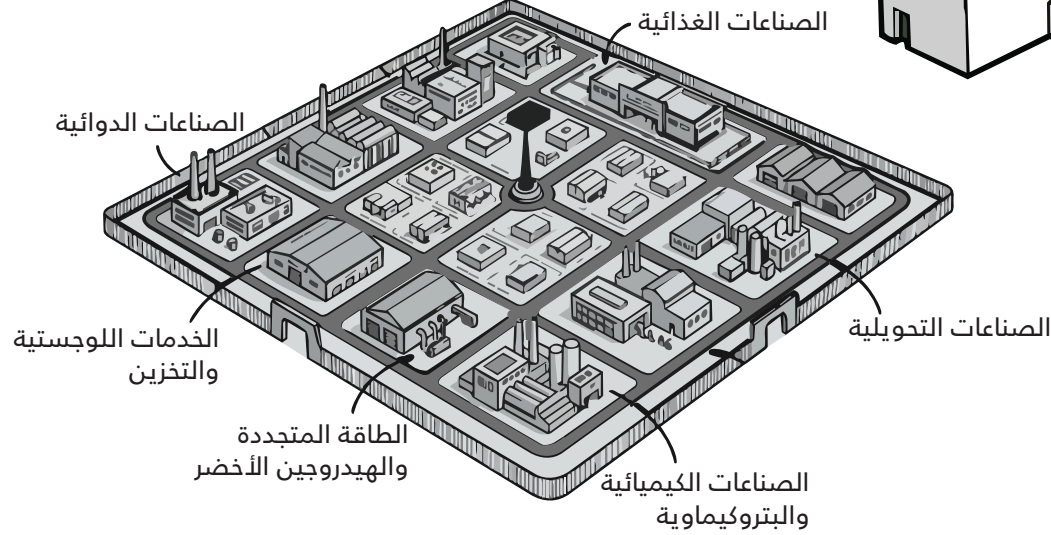
فترة التطوير منذ 2006

إجمالي مساحة الأرض

21.6

كم مربع

قطاعات استثمارية واعدة



أهم المشاريع



المنطقة الحرة بصلالة.. منظومة استثمارية متكاملة تجمع الموقع، والبنية الأساسية، والحوافز، والفرص لتكون وجهة جاذبة للصناعات والتجارة العالمية

المنطقة الحرة بمطار مسقط

جاهزة لاستقبال الاستثمارات النوعية

القطاعات المستهدفة



جاهزية تشغيلية متكاملة

• اكتمال تطوير المرحلة الأولى على مساحة

400

ألف متر مربع

• بنية أساسية حديثة تشمل



الطرق، والكهرباء، والمياه، والاتصالات ومبنى الخدمات



تكامل مع منظومة أسياذ اللوجستية

الموانئ والمناطق الحرة والمدن الاقتصادية والنقل البحري والبري والجوي



ميزة استثمارية متكاملة

- تسريع تأسيس وتشغيل الأعمال
- تعزيز كفاءة العمليات اللوجستية
- ربط سلس بالأسواق العالمية.
- بيئة داعمة للتوسع والاستدامة

- اتصال مباشر بمطار مسقط الدولي
- ارتباط بشبكة الطرق الرئيسية
- وصول سريع إلى الأسواق الإقليمية والعالمية



بيئة استثمارية تنافسية

- تملك أجنبي بنسبة 100%
- إعفاءات جمركية وضريبية وفق الأنظمة المعمول بها
- نظام المحطة الواحدة لتسهيل الإجراءات
- خدمات تشغيلية ولوجستية متكاملة



المنطقة الحرة بمطار مسقط... حيث تلتقي الاستثمارات النوعية بمنظومة لوجستية عالمية متكاملة.

المنطقة الحرة بمطار مسقط..

جاهزية تشغيلية تعزز استقطاب الاستثمارات النوعية وتدعم مكانة سلطنة عُمان اللوجستية

مسقط - **الدوم**



فيصل البلوشي: الموقع الاستراتيجي والبنية الأساسية الحديثة والحلول اللوجستية المتكاملة تعزز جاذبية المنطقة لاستقطاب الاستثمارات

تمضي المنطقة الحرة بمطار مسقط التابعة لمجموعة أسياذ نحو مرحلة جديدة من النمو، بعد اكتمال جاهزيتها التشغيلية، لتشكل إحدى أبرز الوجهات الاستثمارية الواعدة في سلطنة عُمان، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي بمحاذاة مطار مسقط الدولي وتكاملها المباشر مع منظومة أسياذ اللوجستية المتكاملة، بما يهيئ بيئة أعمال متقدمة لاستقطاب الاستثمارات النوعية والشركات العالمية.

وتأتي هذه الجاهزية في إطار جهود مجموعة أسياذ لتعزيز تنافسية القطاع اللوجستي وترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي للتجارة والاستثمار، من خلال توفير بنية أساسية متطورة، وحلول لوجستية متكاملة، وخدمات تشغيلية تساهم في تمكين المستثمرين من الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية بكفاءة وسرعة.

واكتملت أعمال تطوير المرحلة الأولى من المنطقة الحرة، الممتدة على مساحة 400 ألف متر مربع، والتي شملت تنفيذ شبكة الطرق الداخلية، ومرافق المياه والكهرباء والاتصالات، إلى جانب إنشاء مبنى الخدمات الذي يوفر للمستثمرين تجربة متكاملة عبر تسهيل الإجراءات والخدمات التشغيلية. وتتميز المنطقة الحرة بمطار مسقط بارتباطها المباشر بمطار مسقط الدولي وشبكة الطرق الرئيسية، الأمر الذي يعزز سرعة حركة البضائع والأفراد ويرفع كفاءة العمليات التشغيلية، بما يمنح المستثمرين ميزة تنافسية في إدارة سلاسل الإمداد وتوزيع المنتجات إلى مختلف الأسواق.

وتستند القيمة المضافة للمنطقة إلى تكاملها مع منظومة أسياذ اللوجستية، التي تشمل الموانئ والمناطق الحرة والمدن الاقتصادية وخدمات النقل البحري والبري والجوي، بما يتيح للمستثمرين الاستفادة من منظومة مترابطة توفر حلولاً لوجستية شاملة ضمن نقطة اتصال واحدة، وتساهم في خفض التكاليف التشغيلية وتسريع حركة التجارة.

وفي هذا السياق، قال فيصل بن علي البلوشي، المدير التنفيذي للمنطقة الحرة بمطار مسقط بمجموعة أسياذ: «تمثل المنطقة الحرة بمطار مسقط إضافة نوعية لمنظومة أسياذ اللوجستية، إذ توفر بيئة استثمارية متكاملة تجمع بين الموقع الاستراتيجي والبنية الأساسية الحديثة والحلول اللوجستية الشاملة، بما يعزز قدرتها على استقطاب الاستثمارات النوعية وتمكين الشركات من التوسع والوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية بكفاءة.»

وأضاف أن الجاهزية التشغيلية للمنطقة تعكس التزام مجموعة أسياذ بتوفير بيئة أعمال عالمية المستوى، تساهم في دعم مستهدفات رؤية عُمان 2040، وتعزيز التنوع الاقتصادي، وجذب المزيد من الاستثمارات ذات القيمة المضافة.

وتركز المنطقة الحرة بمطار مسقط على استقطاب الاستثمارات في القطاعات ذات النمو المرتفع، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، والخدمات اللوجستية، والصناعات الدوائية، والمعادن النفيسة، والخدمات المرتبطة بقطاع الطيران، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي وما توفره من حلول تشغيلية متكاملة. كما توفر المنطقة حزمة من الحوافز الاستثمارية التنافسية، تشمل التملك الأجنبي الكامل بنسبة 100%، والإعفاءات الجمركية والضريبية وفق الأنظمة المعمول بها، إلى جانب نظام المحطة الواحدة الذي يساهم في تسريع إجراءات التراخيص والخدمات، بما يعزز من جاذبية المنطقة للمستثمرين المحليين والدوليين.

ومع إكتمال الجاهزية التشغيلية، تمثل المنطقة الحرة بمطار مسقط منصة استراتيجية جديدة تدعم نمو الأعمال، وترتبط المستثمرين بمنظومة لوجستية متكاملة تمتد عبر مختلف الموانئ والمناذ والأسواق، بما يعزز مكانة سلطنة عُمان كمركز عالمي للتجارة والخدمات اللوجستية.

اكتمال تطوير المرحلة الأولى وتعزيز جاهزيتها بالبنية الأساسية المتكاملة

مبنى خدمات متكامل يدعم تجربة المستثمرين ويسهل الإجراءات التشغيلية

المناطق الاقتصادية والحررة

بوابة استثمارية للشركات الفلبينية إلى أسواق الخليج والهند وأفريقيا



مسقط - الدقم

تفتتح المناطق الاقتصادية الخاصة والحررة في سلطنة عُمان آفاقًا استثمارية واسعة أمام الشركات الفلبينية الباحثة عن مواقع جديدة للنمو والتوسع الدولي، مستفيدة من خبرات فلبينية متقدمة في قطاعات التصنيع والإلكترونيات وأشباه الموصلات والطاقة والأغذية والثروة السمكية والخدمات اللوجستية والتقنيات المتخصصة، ومن بيئة استثمارية تجمع بين الموقع الاستراتيجي والبنية الأساسية المتطورة والحوافز والتسهيلات.

وتتجاوز هذه الفرص دخول سوق جديدة، لتشمل بناء قاعدة إنتاجية وخدمية إقليمية تخدم أسواق الخليج والهند وشرق أفريقيا، وتدعم كفاءة سلاسل الإمداد وتقرب الشركات من عملائها، مع إمكانية التوسع تدريجيًا وفق احتياجات الأعمال.

مؤشرات اقتصادية تعزز جاذبية الاستثمار

تكتسب هذه الفرص قوة إضافية في ظل النمو المستمر للبيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان؛ حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 32.2 مليار ريال عُمان، بما يعادل 83.7 مليار دولار أمريكي، بنهاية الربع الأول من عام 2026، مسجلًا نموًا بنسبة 8.7% على أساس سنوي.

ويستحوذ قطاع الصناعات التحويلية على نحو 28.7 مليار ريال عُمان، بما يعادل 7.5 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية، فيما ارتفع الاستثمار في قطاعي الكهرباء والمياه بنسبة 12.4%، بما يعكس تنامي الطلب على المشروعات الإنتاجية والخدمات المرتبطة بالطاقة والبنية الأساسية.

وتتملك الشركات الفلبينية خبرات متقدمة في التصنيع الدقيق والإلكترونيات وأشباه الموصلات، وهي مجالات تتقاطع مع فرص استثمارية متنامية في سلطنة عُمان، تشمل المعدات والمكونات الكهربائية، والإلكترونيات، والخدمات الهندسية، وأنظمة التحكم والمراقبة، والتقنيات الصناعية المتقدمة.

كما تمتد الفرص إلى المعدات الصناعية، والمنتجات المعدنية، والمواد المتقدمة،

والأنايب، ومواد البناء، والتصنيع المتخصص، والصناعات المساندة للمشروعات الكبرى. وبلغت صادرات الفلبين من الإلكترونيات نحو 50 مليار دولار أمريكي خلال العام الماضي 2025، ما يعكس حجم الخبرة المتراكمة في القطاع وقدرة الشركات الفلبينية على المنافسة في سلاسل القيمة العالمية. ويمكن لهذه الشركات البدء بعمليات تصنيع وتجميع محددة أو مراكز خدمات ودعم فني، ثم التوسع وفق نمو الطلب.

فرص واسعة لتعزيز التعاون

وقالت آمنة بنت ناصر الشرجية، مديرة دائرة ترويج الاستثمار بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة: «يمثل السوق الفلبيني شريكًا واعدًا لسلطنة عُمان، مع فرص واسعة لتعزيز التعاون في القطاعات ذات القيمة المضافة، لاسيما اللوجستيات والصناعات الغذائية والإلكترونيات. وتتميز المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان بموقع استراتيجي يربط الأسواق العالمية، واستقرار اقتصادي وسياسي، وحوافز استثمارية ومنظومة

الطاقة النظيفة
والصناعات
الغذائية
والسمكية
قطاعات
واعدة أمام
الاستثمارات
الفلبينية

متكاملة من الخدمات التي تدعم المستثمر من دراسة المشروع وحتى التشغيل، بما يعزز بناء شراكات استثمارية مستدامة بين البلدين».

الطاقة النظيفة والأغذية والثروة السمكية

تفتح التحولات العالمية في قطاع الطاقة مجالًا متناميًا أمام الشركات الفلبينية المتخصصة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر والبطاريات والمكونات الكهربائية وحلول كفاءة الطاقة.

وتشمل الفرص تطوير وتصنيع المكونات والمعدات، والهندسة والتشغيل والصيانة، وأنظمة التحكم والخدمات الفنية والتقنية، بما يتيح للشركات بناء حضور تدريجي في سوق الطاقة النظيفة.

كما تمثل الصناعات الغذائية والسمكية مجالًا آخر يلتقي فيه الطلب المحلي والإقليمي مع الخبرة الفلبينية، خاصة في تصنيع وتجهيز الأغذية والمنتجات السمكية، والتعبئة والتغليف، وسلاسل التبريد والتخزين والخدمات اللوجستية المتخصصة.

وقد بلغت كمية الأسماك المنزلة في سلطنة عُمان نحو 799 ألف طن خلال عام 2025، بقيمة بلغت 576.2 مليون ريال عُمان، أي نحو 1.5 مليار دولار أمريكي، فيما ارتفعت قيمة الإنتاج السمكي بنسبة 12.7%، بما يعكس تنامي فرص القيمة المضافة في التصنيع والتعبئة والتخزين والخدمات المساندة.

اللوغستيات والصناعات المساندة

يشكل الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان عند تقاطع طرق التجارة بين آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا عنصرًا مهمًا في تعزيز فرص الشركات التي تحتاج إلى بنية لوجستية فعالة وقريبة من الأسواق.

وتشمل الفرص التخزين والمناولة وإدارة سلاسل الإمداد والتوزيع والخدمات البحرية واللوجستية المتخصصة والحلول الرقمية لإدارة العمليات، إلى جانب الهندسة والصيانة والتفتيش والمعدات الكهربائية وأنظمة التحكم والخدمات التقنية والتعبئة والتغليف.

وتتيح هذه الأنشطة للشركات الفلبينية دخول السوق من خلال مشاريع متخصصة أو اتفاقيات توريد أو شراكات ونقل تقنية، قبل الانتقال إلى استثمارات أكثر توسعًا.

بيئة استثمارية تدعم النمو

تقدم المناطق الاقتصادية الخاصة والحررة حزمة من المقومات التي تعزز تنافسية المشروعات، من بينها التملك الأجنبي بنسبة 100%، وإعفاءات ضريبية تصل إلى 30 عامًا، وإعفاءات جمركية كاملة على الاستيراد والتصدير، وعدم اشتراط حد أدنى

لرأس المال، وتسهيلات في إجراءات الإقامة والتأشيرات.

كما تتوافر مساحات مهيأة للمشروعات الصناعية والإنتاجية وفترات انتفاع طويلة في عدد من البيئات الاستثمارية، إلى جانب إجراءات واضحة تبدأ من تقديم الطلب وتخصيص الأرض وتوقيع اتفاقية حق الانتفاع.

وتتعزز جاذبية الاستثمار في سلطنة عُمان بقدرتها على ربط الشركات المنتجة بعدد من الأسواق العالمية، إذ تتمتع السلطنة باتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، كما دخلت اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الهند حيز التنفيذ في يونيو، بما يعزز فرص المنتجات المؤهلة المصنعة في سلطنة عُمان للوصول إلى أسواق واسعة تضم أكثر من 1.8 مليار مستهلك.

ويتيح ذلك للشركات الفلبينية النظر إلى السلطنة كقاعدة إنتاجية تتجاوز السوق المحلية نحو الخليج والهند وأفريقيا، مع إمكانية تنوع حضورها الجغرافي وتقليل المسافة بينها وبين الأسواق والعلماء المستهدفين.

شراكات عُمانية - فلبينية لمرحلة جديدة

تمثل الشراكات بين الشركات الفلبينية ونظيراتها العمانية مساراتًا عمليًا للاستفادة من الخبرات والتقنيات والأسواق، ويمكن أن تبدأ من التوريد والخدمات الهندسية والفنية ونقل التكنولوجيا، وتتطور إلى مشروعات مشتركة أو عمليات تصنيع وتطوير منتجات وخدمات جديدة.

تمنح المناطق الاقتصادية الخاصة والحررة في سلطنة عُمان الشركات الفلبينية فرصة لبناء حضور استثماري قابل للتوسع في قطاعات تشمل التصنيع والطاقة النظيفة والأغذية والثروة السمكية والإلكترونيات والتقنيات المتقدمة واللوغستيات والخدمات الصناعية.

وتكمن جاذبية الفرصة في إمكانية البدء بحجم استثماري يتناسب مع احتياجات الشركة، ثم تطوير الحضور تدريجيًا عبر الشراكات والخدمات والتصنيع والتوسع الإنتاجي، بما يجعل السلطنة منصة استثمارية للشركات الفلبينية الساعية إلى النمو في أسواق الخليج والهند وأفريقيا.

الجدير بالذكر أن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة شاركت في النسخة الثالثة من منتدى عُمان-الفلبين، المنعقدة في العاصمة الفلبينية مانيلا تحت عنوان «المجلس العُماني الفلبيني الاستراتيجي»، في إطار جهودها الرامية إلى الترويج للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان، وتعزيز حضورها في الأسواق الدولية، واستقطاب الاستثمارات النوعية التي تسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الشراكات الاقتصادية مع مختلف الشركاء الدوليين.

تطور الخدمات والمرافق
والخيارات الترفيهية يعزز
جاذبية الدقم للسكان
والعائلات



شواطئ
ومواقع طبيعية
ومتنزهات
تمنح العاملين
خيارات متنوعة
للاستمتاع
بأوقات الفراغ

هذه الفترة اكتسبت خبرة مميزة في بيئة عمل متطورة تشهد نمواً مستمراً. وأوضح أن يومه يبدأ بمتابعة خطط العمل والتنسيق مع الجهات المختلفة، مشيراً إلى أن الحياة في الدقم أصبحت أكثر تنظيماً واستقراراً، وساعده هدوؤها على تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية.

وقال: «تتميز الدقم بالهدوء وسهولة التنقل وتطور البنية الأساسية، إلى جانب توفر بيئة عمل احترافية ومحفزة». وأضاف أنه يستمتع في أوقات الفراغ بممارسة الرياضة وزيارة البحر والأماكن المفتوحة، مؤكداً أن الخدمات المتوفرة وتطور المرافق أسهما في تعزيز جودة الحياة للعاملين والمقيمين.

بيئة عمل تجمع الاستقرار والفرص

ومع استمرار الجولة، انتقلنا إلى أحد المواقع الحيوية في الدقم، حيث يمثل النشاط البحري أحد القطاعات المهمة في مسيرة تطور المنطقة. وفي ميناء الدقم للصيد، التقينا محمد بن حمود الحارثي، مشرف عمليات في شركة مرسى الدقم للاستثمار، الذي تحدث عن طبيعة عمله وتجربته اليومية في بيئة تشغيلية تتطلب الدقة والتنظيم، قائلاً: «أعمل في الدقم منذ عام 2025، وقد منحتني التجربة فرصة للتعرف على طبيعة الحياة فيها وما توفره من مقومات للاستقرار.»

وأوضح أن يومه يبدأ بمتابعة خطة العمل والتأكد من جاهزية العمليات، مشيراً إلى أن الحياة في الدقم أصبحت أكثر تنظيماً وهدوءاً، حيث يستثمر أوقات فراغه في ممارسة رياضة المشي والقراءة وتطوير مهاراته.

وأضاف: «ما يميز الدقم هو الهدوء والتنظيم وسرعة التطور، إلى جانب توفر الخدمات الأساسية، كما أستمتع بزيارة الشواطئ وممارسة الأنشطة المختلفة خلال أوقات الفراغ.»

وأكد الحارثي أن تطور البنية الأساسية والخدمات أسهم في تحسين جودة الحياة للعاملين، موضحاً أن الدقم توفر بيئة مناسبة لتحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية.

شواطئ الدقم ومرافقها وجهات للاستجمام
ومن أجواء العمل في الميناء، واصلت الجولة رصد تفاصيل الحياة اليومية للعاملين، حيث تمثل الأماكن المفتوحة والمرافق المختلفة جزءاً من تجربة

العاملين للتعرف على تجاربهم وانطباعاتهم حول الحياة في الدقم، وكانت البداية مع السيد سالم بن حمود اليوسعيدي، أخصائي ثان تطوير أعمال بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، الذي يعمل في المنطقة منذ يونيو 2024، ويقيم فيها مع عائلته بحكم طبيعة عمله.

وأشار إلى أن الحياة في الدقم أتاحت له الاستفادة من وقته وممارسة هواياته، خاصة المشي على الشاطئ والرحلات الاستكشافية، مؤكداً أن ما يميزها تقارب بيئة العمل وروح التعاون بين الموظفين والعائلات، إلى جانب الفعاليات واللقاءات التي تعزز التواصل وتخلق أجواء إيجابية.

وقال إنه يحرص بعد ساعات العمل على قضاء وقته مع عائلته ولقاء الأصدقاء والزملاء، وزيارة المواقع الطبيعية والسياحية، مثل شواطئ الدقم ووادي ذرف ورأس مدركة وحديقة الصخور.

وأكد أن وجود العائلة في الدقم عزز شعوره بالاستقرار والتوازن بين العمل والحياة الشخصية، مشيراً إلى أن الخدمات التي توفرها المنطقة، مثل السكن والمواصلات، أسهمت في توفير بيئة أكثر استقراراً للعاملين والمقيمين.

وأضاف أن تطور البنية الأساسية، بما في ذلك الطرق والطيران والخدمات العامة، انعكس على جودة الحياة، متوقعاً أن تشهد المنطقة مزيداً من التطور مع استمرار المشاريع الجديدة.

وعن تجربته المهنية، وصف اليوسعيدي العمل في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بأنه تجربة مميزة، أتاحت له التعرف عن قرب على مشاريع واستثمارات نوعية، ومنحت عائلته فرصة لخوض تجربة حياة مختلفة في مدينة تمتلك مقومات المستقبل.

التوازن بين العمل والحياة

وفي محطة أخرى من جولتنا، التقينا محمد بن حسن البلوشي، مدير العلاقات بشركة الشرق الأوسط الشاملة لخدمات الأنابيب - الدقم الذي قال: «أعمل في الدقم منذ عدة سنوات، وخلال

جودة الحياة تعزز استقرار العاملين في شركات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم



الدقم - الدقم :

وفي هذا الاستطلاع، ترصد مجلة الدقم الاقتصادية تجارب عدد من العاملين في المنطقة، للتعرف على تفاصيل يومياتهم، وطبيعة حياتهم بعد ساعات العمل، وانطباعاتهم حول الخدمات المتوفرة والمقومات التي تجعل من الدقم مكاناً جذاباً للعمل والاستقرار.

الحياة في الدقم استمتاع وهدوء
وخلال جولتنا في المنطقة، التقينا عدداً من

تجاوز قصة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم كونها وجهة اقتصادية واستثمارية واعدة، لتشمل تجربة إنسانية يعيشها آلاف العاملين الذين يساهمون في مسيرة نمو المنطقة وتطورها. فمع تنامي المشاريع وتطور البنية الأساسية، أصبحت الدقم بيئة تجمع بين فرص العمل وجودة الحياة، وتوفر للعاملين فيها نمطاً مختلفاً من الاستقرار والتوازن.

أجواء الدقم
المعتدلة
ومساحاتها
المفتوحة توفر بيئة
محفزة للاستقرار
والتطور الشخصي



محمد الحارثي: هدوء الدقم وتنظيمها يوفران أجواء مثالية بعد ساعات العمل



محمد البلوشي: تنامي الخدمات والمرافق يعزز الراحة ويثري تجربة العيش



سالم اليوسعيدي: شواطئ الدقم ورأس مدركة ووادي ذرف وجهاتي للاستمتاع بالطبيعة

بساطة وابتعادًا عن صخب المدن. وتستثمر وقتها بعد العمل في ممارسة الرياضة وزيارة النادي، إلى جانب قضاء الوقت مع العائلة متى ما سمحت الظروف، فيما يمثل الشاطئ إحدى وجهاتها المفضلة للاستمتاع بالهدوء والاسترخاء.

وأشارت إلى أن هدوء الدقم وتوفر الوقت خارج ساعات العمل يساعدها على تحقيق قدر جيد من التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، إلا أن بُعد العائلة عن المنطقة قد يجعل تحقيق هذا التوازن أكثر تحديًا في بعض الأحيان.

وحول الخدمات، أوضحت المقبالية أن الدقم توفر عددًا من المقومات الأساسية للاستقرار، إلا أن بعض الخدمات، ولا سيما الخدمات الصحية التخصصية، تحتاج إلى مزيد من التطوير، إلى جانب تعزيز الخيارات الترفيهية والاجتماعية. وترى أن تنوع هذه الخدمات يمثل عاملًا مهمًا في تحويل الدقم من وجهة للعمل إلى بيئة متكاملة للسكن والاستقرار.

وأكدت أن تطور البنية الأساسية في الدقم انعكس بصورة واضحة على جودة الحياة، مشيرة إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب مواصلة تطوير الخدمات والمرافق التي تلبي احتياجات السكان والعاملين، بما يعزز جاذبية المنطقة لاستقطاب الكفاءات وتشجيعها على الاستقرار.

الدقم.. هدوء الحياة ونمو المرافق

أما سامي بن مبارك الغساني، رئيس قسم المرافق الخارجية واللوجستيات بشركة مصفاة الدقم (OQ8)، ويعمل ويقم في الدقم منذ سبتمبر 2020، ويقول: إن إقامته في الدقم أصبحت مستقرة ودائمة، مستفيدًا من هدوء المنطقة وقلة الازدحام ومساحاتها المفتوحة، فيما يحرص خلال الإجازات على زيارة أهله وولايته وقضاء الوقت معهم.

ويبدأ يومه مبكرًا بالتوجه إلى العمل، حيث تتطلب طبيعة مهامه متابعة مستمرة للعمليات التشغيلية، فيما يخصص أوقات ما بعد العمل للعائلة والأبناء، إلى جانب القراءة ومتابعة المستجندات في مجال عمله وممارسة بعض الأنشطة الرياضية والترفيهية.

ويشير إلى أن شواطئ الدقم ومقاهيها ومواقعها الطبيعية تمثل وجهات مفضلة لقضاء أوقات الفراغ، مؤكّدًا أن قرب البحر واتساع المساحات المفتوحة والأجواء الجميلة يمنح الدقم طابعًا خاصًا، رغم محدودية بعض الخيارات الترفيهية والصحية والاجتماعية مقارنة بالمحافظات الأخرى.



تطوير مهاراته المهنية والشخصية من خلال استثمار الوقت في التعلم والتطوير. وأضاف، إن ما يميز الدقم هو الهدوء وقلة الازدحام واعتدال الأجواء، إلى جانب كونها بيئة مناسبة للراغبين في تطوير أنفسهم مهنيًا وأكاديميًا، مشيرًا أنه يستثمر أوقات ما بعد العمل في التواصل مع العائلة ومتابعة الأفلام الوثائقية والسينمائية، إلى جانب زيارة الحديقة وبعض الشواطئ خلال أوقات الفراغ، مشيرًا إلى أهمية تعزيز المشاريع الترفيهية في المنطقة.

وأكد النبهاني أن توفر السكن المناسب والخدمات الأساسية أسهما في تعزيز الاستقرار، فيما ساهم تطور البنية الأساسية والطرق والمرافق وفق المعايير الحديثة في تحسين جودة الحياة للعاملين.

مساحة للتوازن والتطور

وفي جولتنا الأخيرة، انتقلنا إلى مصفاة الدقم، حيث التقينا رجا بنت علي المقبالية، قائدة فريق هندسة العمليات في شركة مصفاة الدقم (OQ8)، التي تعمل وتقيم في الدقم منذ نحو عامين، لتشاركنا جانبًا من تجربتها المهنية والحياتية في المنطقة.

وأوضحت المقبالية أن إقامتها في الدقم شبه دائمة بحكم طبيعة عملها، مشيرة إلى أن يومها يبدأ مبكرًا، وتقضي معظم ساعات النهار في متابعة مسؤولياتها المهنية. وقالت إن هدوء الدقم يمثل أحد أبرز الجوانب التي تستمتع بها، إذ يمنحها مساحة للاسترخاء وتصفية الذهن بعد ساعات العمل، إلى جانب إتاحة الوقت لممارسة بعض الأنشطة والاهتمام بالحياة الشخصية.

وأضافت أن ما يميز الدقم بالنسبة لها هو هدوؤها وأجواؤها الجميلة وطبيعتها الساحلية، مؤكدة أن هذه المقومات توفر نمط حياة أكثر

الدقم تجمع بين المشاريع الطموحة والبيئة الساحلية والمقومات الجاذبة للعاملين

مرافق متنامية ووجهات بحرية وترفيهية تضيف بعدًا جديدًا للحياة في الدقم



هدوء الحياة وسهولة التنقل

وخلال زيارتنا لميناء الدقم، التقينا صالح بن خميس العلوي، رئيس فريق تنفيذ العمليات بالميناء، الذي يعمل في الدقم منذ عام 2012، حيث يتولى الإشراف على العمليات التشغيلية بالميناء، موضحًا أن حياته في الدقم تتميز بالتنظيم والهدوء، حيث يبدأ يومه بمتابعة خطط العمل واجتماعات الفريق والإشراف على العمليات، فيما يخصص أوقات ما بعد العمل لممارسة الرياضة مثل البادل تنس وكرة القدم وتمارين اللياقة، إلى جانب التواصل مع العائلة وقضاء بعض الوقت في الاسترخاء وزيارة الشاطئ.

وأشار إلى أن هدوء الدقم وقلة الازدحام وسهولة التنقل، إضافة إلى تطور المنطقة المستمر، من أبرز ما يميز الحياة فيها، مؤكّدًا أن توفر الخدمات الأساسية والبنية الأساسية الحديثة أسهما في تعزيز جودة الحياة للعاملين.

اعتدال الأجواء وتطور المرافق

ومواصلًا لجولتنا في ميناء الدقم، التقينا حمود بن جمعة النبهاني، قائد فريق مشاريع البنية الأساسية بشركة ميناء الدقم، الذي يعمل في الشركة منذ عام 2012 وانتقل للعمل في الدقم عام 2019، حيث نقل لنا جانبًا من تجربته المهنية ونمط الحياة في الدقم ضمن بيئة اقتصادية تجمع بين التطور والفرص.

وقال: أنه يقضي خمسة أيام أسبوعيًا في الدقم بحكم العمل، ويحرص على استثمار وقته من خلال القراءة وممارسة رياضة المشي، مستفيدًا من الأجواء الهادئة والمعتدلة التي تتميز بها المنطقة. ولفت إلى أن يومه يبدأ بمتابعة الأعمال التشغيلية بالميناء، ومراجعة خطط المشاريع والتنسيق مع فريق العمل لضمان سير الأعمال بكفاءة، مؤكّدًا أن الحياة في الدقم ساعدته على

العيش في الدقم. وتحدث أحمد بن ناصر الصباحي من شركة مرسى الدقم للاستثمار عن تجربته في العمل والحياة بالمنطقة، مشيرًا إلى أن الهدوء وتطور الخدمات أسهما في تعزيز جودة الحياة.

وأضاف: «أعمل في الدقم منذ نحو ثلاث سنوات، وأنتقل بينها وبين محافظتي وفق جدول العمل، وقد أصبحت لدي تجربة ثرية في بيئة عمل تتميز بالتطور والنمو المستمر.»

وأوضح أن العمل في الدقم ساعده على تحقيق مزيد من التنظيم والتوازن بين الالتزامات المهنية والحياة الشخصية، وقال: «ما يميز الحياة في الدقم هو الهدوء والأمان، إلى جانب توفر فرص التطور المهني في بيئة عمل حديثة تواكب النمو الذي تشهده المنطقة.»

وأشار إلى أنه يستثمر أوقات الفراغ في ممارسة الرياضة وقضاء الوقت مع الزملاء والاستمتاع بالأماكن الهادئة، موضحًا أن شواطئ الدقم والمقاهي والمرافق المختلفة تعد من أبرز الوجهات التي يحرص على زيارتها.

وأضاف: «الخدمات في الدقم جيدة وتشهد تطورًا مستمرًا، كما أن تطور البنية الأساسية انعكس بشكل واضح على جودة الحياة للعاملين، وساهم في تسهيل الحياة اليومية ورفع مستوى بيئة العمل.»

تجربة مهنية وفرصة لاكتساب الخبرات

وخلال جولتنا في ميناء الصيد البحري، التقينا كذلك عيسى بن حمد البراوني، محاسب عام أول بشركة مرسى الدقم للاستثمار، الذي يعمل في الدقم منذ عام 2023، حيث نقل جانبًا آخر من تجربة العاملين الذين وجدوا في المنطقة فرصة للتطور المهني والاستقرار، الذي يعمل في الدقم منذ عام 2023، حيث تحدث عن تجربته اليومية وطبيعة الحياة والعمل في المنطقة، وأوضح أن يومه يبدأ بعد صلاة الفجر بممارسة رياضة المشي، ثم التوجه إلى مقر العمل لمتابعة مهامه اليومية، مشيرًا إلى أن أكثر ما يميز الحياة في الدقم هو الأجواء الهادئة والمعتدلة.

وقال: «أستثمر أوقات الفراغ في القراءة والالتقاء بزملاء العمل، كما أستمتع بزيارة الشاطئ والحدائق للتنزه والاسترخاء.»

وأكد البراوني أن تطور البنية الأساسية في الدقم أسهم في تحسين بيئة العمل والحياة اليومية، مشيرًا إلى أن زيادة عدد السكان وتنوع الأنشطة والخدمات ستسهم في تعزيز الحركة الاقتصادية وجودة الحياة في المنطقة.



سامي الغساني: تطور المرافق والخدمات يجعل الدقم أكثر ملاءمة للعاملين وعائلاتهم



رجاء المقبالية: الطبيعة الساحلية والخيارات الترفيهية تضفي مزيدًا من التوازن على الحياة



حمود النبهاني: اعتدال الأجواء والمساحات المفتوحة يمنحان الحياة في الدقم طابعًا خاصًا



صالح العلوي: الرياضة والشاطئ خياراتي المفضلة بعد انتهاء العمل



عيسى البراوني: الدقم تجربة مهنية ثرية لاكتساب الخبرات بعيدًا عن صخب المدن



أحمد الصباحي: الشواطئ والمقاهي أبرز وجهاتي للاسترخاء والاستمتاع

المنطقة الحرة بالمزينة

محور تجاري يربط سلطنة عُمان باليمن وشرق أفريقيا

• أرقام ومقومات •



بيئة متكاملة للأنشطة
التجارية والصناعية
واللوجستية

15.3

مساحة المنطقة

فترة التطوير منذ عام

1999

ميلادي



• القطاعات الاستثمارية •

القطاع التجاري

تجارة وتخزين المركبات
وقطع الغيار بمختلف أنواعها



استيراد وتصدير وإعادة
تصدير البضائع بكافة أنواعها



السوق
الحرة



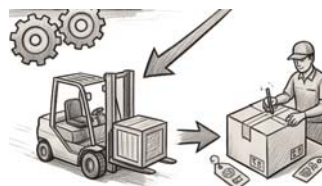
تجارة المواشي
واللحوم



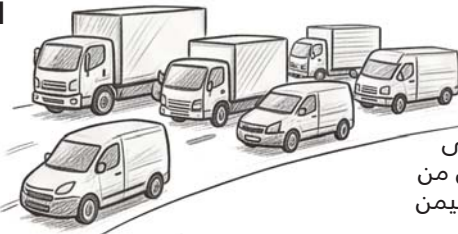
تجارة الخضار
والفواكه

القطاع الخدمي

خدمات المناولة (التحميل
والتفريغ) للبضائع والمعدات



خدمات
التموين



خدمات النقل
والتوزيع من وإلى
المنطقة إلى كل من
سلطنة عمان واليمن

القطاع الصناعي

ورش الصيانة للمعدات
المتوسطة والثقيلة



تعبئة الخضراوات
والفواكه



وحدات تجهيز المواد الغذائية
والمنتجات الزراعية

مصانع الفرز والتعبئة



حوافز استثمارية

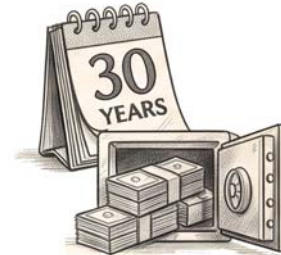
100%

تملك أجنبي



30

عامًا إعفاءً ضريبيًا
على الأرباح



إعفاءات جمركية



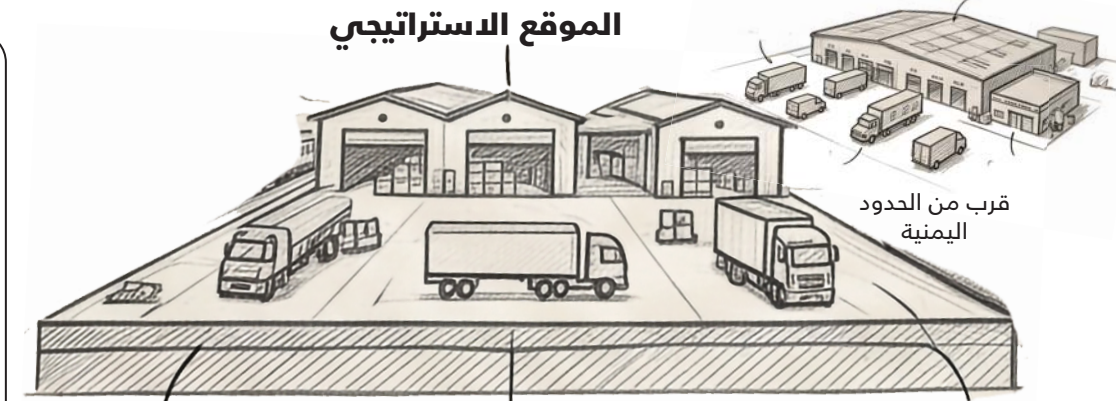
لا حد أدنى للاستثمار



حرية تحويل
العملات الأجنبية



الموقع الاستراتيجي



قرب من الحدود
اليمنية

دعم حركة التجارة وإعادة التصدير والتراخيص

نقطة اتصال مباشرة
بالأسواق اليمنية
وشرق أفريقيا

تسهيلات تجارية

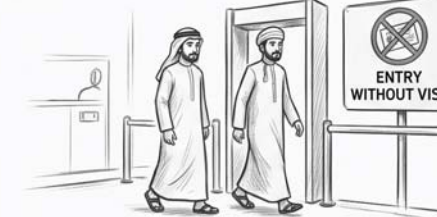
إمكانية الحصول
على شهادة «صنع
في عُمان»



إصدار شهادات
المنشأ وفق الأنظمة



العمالة اليمنية
بدون تأشيرات



تسهيلات في إجراءات
إقامة المستثمرين



تسهيلات جمركية تدعم انسيابية حركة البضائع





استثمرت الشركة أكثر من 600 مليون دولار أمريكي لإنشاء مجمع صناعي متكامل

أوكتال .. قصة استثمار صناعية عالمية انطلقت من المنطقة الحرة بصلالة



صلالة - الدقم :

في وقت تواصل فيه سلطنة عُمان ترسيخ مكانتها مركزاً إقليمياً للصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة، تبرز شركة أوكتال (OCTAL)، التابعة لشركة ألبك بوليستر الشرق الأوسط، كإحدى أبرز قصص النجاح الصناعي في سلطنة عُمان.

ومنذ تأسيسها في المنطقة الحرة بصلالة، تمكنت الشركة خلال فترة زمنية وجيزة نسبياً من بناء مكانة عالمية رائدة في مجال مواد التغليف البلاستيكية، وتحويل عملياتها في صلالة إلى منصة صناعية متقدمة تخدم الأسواق الدولية، وتربط القدرات التصنيعية العُمانية بالفرص العالمية.

علامة تجارية عالمية

ولم يكن استثمار الشركة في سلطنة عُمان مجرد إنشاء منشأة لإنتاج البوليستر، بل جاء ضمن مشروع استراتيجي لبناء صناعة متكاملة تقودها الابتكارات والتقنيات المتقدمة، حيث تدبر أوكتال أكبر منشأتها التصنيعية في صلالة، بدعم من عملياتها في الرياض بالملكة العربية السعودية وسينسيناتي بالولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ عام 2006، استثمرت الشركة أكثر من 600 مليون دولار أمريكي في مجعها الصناعي المتكامل والمتطور عالمياً لإنتاج البولي إيثيلين تيرفثاللات، بطاقة إنتاجية سنوية تقارب 800 ألف طن سنوياً.

وتعزز هذه الإمكانات مكانة أوكتال بوصفها أكبر منتج لراتنجات البولي إيثيلين تيرفثاللات في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر منتج متكامل للألواح البولي إيثيلين تيرفثاللات الشفافة في العالم، والمنتج الوحيد في موقع واحد للألواح الجديدة والألواح المعاد تدويرها المحمية ببراءة اختراع.

وقد أُرست أوكتال نموذجاً صناعياً متقدماً يجمع بين التكنولوجيا والابتكار والتقنيات الحديثة والاستدامة، لتقديم نموذجاً متكاملًا

للصناعة القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

وبفضل تقنية المفاعل ذي الذوبان إلى الراتنج التابعة لشركة يو آي إف، وهي عملية إنتاج متميزة ومستدامة وفعالة لراتنجات البولي إيثيلين تيرفثاللات، ألغت أوكتال خطوة أساسية من خطوات التصنيع التقليدية، ما أسهم في خفض استهلاك الكهرباء بنسبة 63% مقارنة بالتقنيات التقليدية، إلى جانب تقليص الدورة الزمنية اللازمة لتلبية احتياجات العملاء. كما وتبنى نهجاً تصنيعياً مستداماً يقوم على خفض استهلاك الموارد الطبيعية وتقليل الانبعاثات وإنتاج مواد قابلة لإعادة التدوير بالكامل، بما ينسجم مع التوجهات العالمية نحو الاقتصاد الدائري ويعزز تنافسية منتجاتها في الأسواق التي تطبق معايير بيئية صارمة.

وفي خطوة تعزز مفهوم الاقتصاد الدائري في قطاع التغليف، تقدم أوكتال جيلاً جديداً من الألواح المعاد تدويرها، بالاستفادة من تقنياتها المتكاملة المباشرة لإزالة البلمرة. وتتيح هذه الألواح إعادة مخلفات ما بعد الاستهلاك ومخلفات ما بعد التصنيع اقتصادياً إلى صورتها الأصلية كألواح جديدة من البولي إيثيلين تيرفثاللات، دون تدهور خصائصها الميكانيكية أو البصرية، بما يعزز إمكانية إعادة استخدامها بخصائص مماثلة



ريكاردو غوتيريز : توفر المنطقة الحرة بصلالة ميزة استراتيجية فريدة بفضل موقعها وتربطها وبنيتها الأساسية الصناعية، ما مكن أوكتال من الوصول إلى كبرى الأسواق العالمية وخدمة عملائها الدوليين

مكّن «أوكتال» من الوصول بكفاءة إلى كبرى الأسواق العالمية وخدمة قاعدة عملائها الدوليين».

منتجات تصل إلى الأسواق العالمية
وتخدم حلول أوكتال المستدامة والمبتكرة من راتنجات البولي إيثيلين تيرفثاللات مجموعة واسعة من التطبيقات، تشمل عبوات المشروبات، وتغليف الأغذية ومنتجات الألبان، والتشكيل الحراري، ومستحضرات التجميل والعناية الشخصية، والمنتجات الصيدلانية، وألياف السجاد، وراتنجات البولي إيثيلين تيرفثاللات المعاد تدويرها.

وتصدر الشركة منتجاتها إلى أكثر من 75 دولة في أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا الجنوبية وغيرها من الأسواق الدولية، بما يؤكد قدرة منشأة صناعية تتخذ من سلطنة عُمان مقراً لها على خدمة أسواق عالمية متنوعة وعالية المتطلبات.

نموذج للاستثمار الصناعي

تمثل أوكتال اليوم نموذجاً ناجحاً لما يمكن أن تحققه المناطق الاقتصادية والحرّة في سلطنة عُمان من خلال استقطاب الاستثمارات النوعية، وتعزيز الصناعات الموجهة للتصدير، وتيسير نقل التكنولوجيا، وإيجاد فرص العمل، بما يتوافق مع أهداف رؤية عُمان 2040.

وبالنسبة إلى المصنعين العالميين الذين يدرسون الاستثمار في سلطنة عُمان، تؤكد تجربة أوكتال أن الجمع بين الموقع الاستراتيجي والبنية الأساسية المتقدمة والبيئة الاستثمارية الداعمة والشراكات القوية والالتزام بالتنويع الاقتصادي يمكن أن يوفر منصة تنافسية للنمو طويل الأجل. وبعد ما يقرب من عقدين على تأسيسها، تواصل أوكتال ترسيخ مكانتها كإحدى أبرز قصص النجاح الصناعي في سلطنة عُمان، مؤكدة أن الاستثمار في البنية الأساسية والابتكار وتنمية الكفاءات والموقع الاستراتيجي قادر على تحويل المشروع الصناعي إلى قصة نجاح عالمية.

وقد بُني نمو أوكتال المستدام من خلال استثمارات مرحلية في التكنولوجيا والتطبيقات الجديدة، وشراكات قوية، وتطوير مستمر لرأس المال البشري.

للاتنّج البكر عند إعادة معالجتها بوسائل البثق التقليدية.

الموقع الاستراتيجي والقدرة التنافسية
وقال ريكاردو غوتيريز، نائب الرئيس لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في ألبك بوليستر الشرق الأوسط - أوكتال، إن اختيار المنطقة الحرة بصلالة موقعاً للمجمع الصناعي شكّل ركيزة أساسية في مسيرة الشركة نحو الريادة العالمية، مستفيدة من بنيتها الأساسية المتقدمة، وموقعها الاستراتيجي المتصل بالأسواق الدولية عبر ميناء صلالة، وبنيتها الاستثمارية الجاذبة، وهي عوامل أسهمت في تعزيز كفاءة الإنتاج والخدمات اللوجستية والقدرة التنافسية للشركة.

وأوضح أن استثمارات أوكتال تجاوزت إنشاء منشأة صناعية متكاملة إلى بناء قاعدة تصنيعية متقدمة مدفوعة بأحدث التقنيات والابتكار، مؤكداً أن تجربة الشركة أثبتت أهمية التطوير المستمر لرأس المال البشري المحلي بالتوازي مع الاستثمار في التكنولوجيا والقدرات التصنيعية.

ومن خلال برامج التدريب المكثف ومبادرات التعمين، طورت أوكتال قوة عاملة تنافسية قادرة على العمل وفق المعايير العالمية، وأسهمت في تطوير القدرات المحلية ودعم الطموحات الصناعية لسلطنة عُمان، وعززت هذه المسيرة مكانة سلطنة عُمان، كمركز عالمي لمواد تغليف البوليستر المتقدمة، ورسخت حضورها ضمن سلاسل القيمة العالمية.

صلالة... بوابة إلى الأسواق العالمية

لم يكن اختيار صلالة موقعاً للمشروع وليد المصادفة، بل استند إلى مجموعة من المزايا الاستراتيجية، في مقدمتها قربها من ميناء صلالة، أحد أبرز موانئ إعادة الشحن في العالم، إلى جانب الحوافز الاستثمارية التي توفرها المنطقة الحرة بصلالة، ومنها التملك الأجنبي بنسبة 100%، والإعفاءات الضريبية والجمركية، وتبسيط الإجراءات، وتوافر البنية الأساسية المتقدمة والخدمات اللوجستية.

وقال ريكاردو: «توفر المنطقة الحرة بصلالة ميزة استراتيجية فريدة بفضل موقعها وتربطها وبنيتها الأساسية الصناعية، ما

تعد الشركة أكبر منتج لراتنجات البولي إيثيلين تيرفثاللات في الشرق الأوسط والواحة الشفافة عالمياً، بطاقة إنتاجية تقارب 800 ألف طن سنوياً

تصدر الشركة منتجاتها إلى أكثر من 75 دولة في أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا الجنوبية وغيرها من الأسواق الدولية

المميزات الاستثمارية

مدينة خزائن الاقتصادية وجهة استثمارية متكاملة

التملك الحر للوحدات السكنية والتجارية



أراضي مطورة
ومجهزة بالخدمات



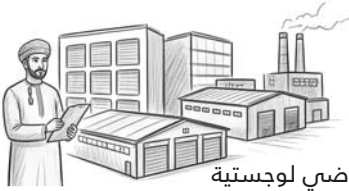
عقود استثمارية
لمدة 41 عاما



الإعفاء من ضرائب الرسوم الجمركية
لمدخلات الإنتاج ومواد الخام



ميناء بري دولي
للتصدير والاستيراد



أراضي لوجستية
وصناعية تتوسط مشاريع استراتيجية



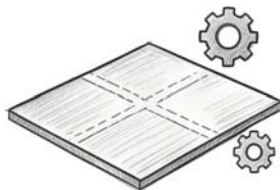
منطقتين حرتين للأنشطة الصناعية
واللوجستية والأنشطة التجارية



تتوسط المدينة لأكثر المناطق
ذا كثافة سكانية في السلطنة



موقع استراتيجي ضمن
منطقة مسقط الكبرى



توفر المساحات وحرية تامة
في إدارة المشاريع



التملك الأجنبي
للمشاريع بنسبة 100%

حوافز المنطقة



الاعفاء من
الرسوم الجمركية
على الصادرات
والواردات



إعادة توظيف
الأرباح بنسبة
100%



الاعفاء من
شروط أدنى
لرأس المال
للمستثمر



المناطق
الجمركية



الاعفاء من
ضريبة الدخل
لمدة 30 عاما

مشروع اقتصادي رائد

- أحدث مدينة اقتصادية متكاملة في سلطنة عُمان
- أكبر مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص
- نموذج متطور لمعدن المستقبل القائمة على التكامل الاقتصادي

الموقع الاستراتيجي

تقع مدينة خزائن الاقتصادية في محافظة جنوب الباطنة بالقرب من مسقط، وتتمتع بموقع حيوي يربطها بشبكات الطرق والموانئ والمطارات، بما يدعم حركة التجارة والاستثمار.



52 مليون
متر مربع

المساحة



مساحة متكاملة تضم
مناطق صناعية ولوجستية وتجارية وخدمية

بيئة استثمارية جاذبة



فرص استثمارية في القطاعات
الصناعية واللوجستية والتجارية

بنية أساسية حديثة
تدعم نمو المشاريع

القطاعات الرئيسية



اللوجستي



الصناعي



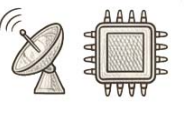
الغذاء



الدواء



السيارات



التكنولوجيا
والأعمال

خزائن.. منصة استثمارية تعزز التنوع الاقتصادي وتدعم مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية

مصنع متخصص لها في المنطقة الصناعية بسمايل

مملكة الفضيّات

علامة عُمانية صنعت التميز في عالم المجوهرات الفضية



مازن الجابري: الاستثمار في التصنيع ركنية استراتيجية لتطوير المنتجات وتلبية تطلعات العملاء وتعزيز القيمة المضافة للعلامة التجارية



وليد الجابري: المصنع يجسد مرحلة جديدة في مسيرة الشركة نحو تعزيز التصنيع المحلي والارتقاء بصناعة المجوهرات الفضية في سلطنة عُمان

سمايل - الدقم :

السوق العُماني، مستندة إلى إدارة وطنية ورؤية طموحة أسهمت في توسع أعمالها وافتتاح ثلاثة فروع؛ الأول في ولاية سمائل، والثاني في ولاية السيب، والثالث في منطقة الخوير، لتقدم لعملائها تجربة متكاملة تجمع بين جمال المجوهرات الفضية وروعة الهدايا، وفق أعلى معايير الجودة والتميز.

خطوة صناعية جديدة نحو آفاق أوسع ويمثل التوسع الصناعي خطوة جديدة في مسيرة مملكة الفضيّات، حيث كشفت الشركة الستار عن توجهها لإنشاء مصنع

في سوق يشهد تنافسًا متزايدًا في عالم المجوهرات، نجحت مملكة الفضيّات في ترسيخ مكانتها كواحدة من العلامات العُمانية المتخصصة في المجوهرات الفضية، مستندة إلى رؤية تجمع بين جودة الصناعة، وجمال التصميم، والقدرة على مواكبة الأذواق المتجددة.

منذ انطلاقتها عام 2016، استطاعت مملكة الفضيّات للفضة والهدايا، التي أسسها الأخوان وليد ومازن أبناء سلطان بن سالم الجابري، أن ترسخ حضورها في

منذ عام 2016.. مسيرة نجاح رسخت حضور الشركة في السوق العُماني بقيادة وطنية ورؤية طموحة

إنشاء المصنع في المنطقة الصناعية سمايل لـ «مدائن» خطوة استراتيجية نحو التصنيع المحلي وآفاق جديدة للنمو



وأشار إلى أن إنشاء المصنع في المنطقة الصناعية بسمايل يأتي ضمن خطط الشركة للتوسع وتطوير عملياتها، من خلال توظيف التقنيات الحديثة والاستفادة من الخبرات المتخصصة، بما يساهم في إنتاج تصاميم فضية مبتكرة تحمل هوية مملكة الفضيّات، وتعزز حضورها في الأسواق المحلية والإقليمية.

رؤية مستقبلية

وتواصل مملكة الفضيّات مسيرتها برؤية ترتكز على الابتكار والتميز، واضعة نصب أعينها تعزيز حضورها بوصفها علامة عُمانية رائدة في قطاع المجوهرات الفضية، من خلال تطوير منتجاتها، والارتقاء بتجربة عملائها، وترسيخ مكانتها كوجهة تجمع بين جودة الصناعة، وروعة التصميم، والثقة التي بُنيت على سنوات من الالتزام والتميز.



متخصص لها في المنطقة الصناعية بسمايل التابعة لـ «مدائن»، في خطوة تعكس طموحها لتعزيز قدراتها الإنتاجية، وتطوير صناعة المجوهرات الفضية محليًا، بما يساهم في توفير منتجات ذات جودة عالية وفق معايير التصنيع الحديثة.

ويأتي إنشاء المصنع امتدادًا لرؤية الشركة الرامية إلى الانتقال من مرحلة التجارة والتجزئة إلى آفاق أوسع في مجال التصنيع، وتعزيز حضور العلامة العُمانية في قطاع المجوهرات الفضية، من خلال الاستثمار في الابتكار، وتطوير التصميم، وبناء منظومة إنتاجية متكاملة تلبي احتياجات السوق المحلي وتدعم فرص التوسع مستقبلاً.

الفضة.. أكثر من قطعة مجوهرات

ولا تقتصر فلسفة مملكة الفضيّات على بيع المجوهرات فحسب، بل تنطلق من فناعة بأن كل قطعة فضية تحمل قيمة تتجاوز مظهرها الجمالي، لتصبح وسيلة للتعبير عن الذوق والهوية واللحظات التي تبقى في الذاكرة. ومن هذا المنطلق، تحرص على تقديم تصاميم تجمع بين الحرفية الدقيقة والابتكار، مع المحافظة على أصالة الفضة بوصفها معدنًا يرتبط بالأناقة والرقي عبر مختلف الأزمنة.

المصنع يمثل مرحلة جديدة في تطور الشركة

وفي حديثه عن مسيرة الشركة وخطتها المستقبلية، أكد وليد بن سلطان الجابري أن تأسيس مملكة الفضيّات جاء انطلاقًا من رؤية تهدف إلى تقديم منتجات فضية تجمع بين الأصالة والجودة والتصاميم المبتكرة، مشيرًا إلى أن إنشاء المصنع في المنطقة الصناعية بسمايل يمثل مرحلة جديدة في تطور الشركة، ويعكس توجهها نحو تعزيز التصنيع المحلي والارتقاء بصناعة المجوهرات الفضية في سلطنة عُمان.

وأضاف أن الشركة تسعى من خلال هذا المشروع إلى تطوير قدراتها الإنتاجية، وتقديم تصاميم تلبي تطلعات العملاء، بما يعزز حضور العلامة العُمانية في قطاع المجوهرات، ويفتح آفاقًا جديدة للنمو والتوسع خلال المرحلة المقبلة.

تصاميم تجمع الأصالة والابتكار

وتولي العلامة اهتمامًا كبيرًا بتنوع مجموعاتها، لتلبي احتياجات مختلف الفئات والمناسبات، من خلال تصاميم تستلهم الاتجاهات العالمية، وتقدم جودة تصنيع عالية تمنح كل قطعة قيمة تدوم، وتجعلها خيارًا مثاليًا للاقتناء أو الإهداء.

الاستثمار في التصنيع يعزز القيمة المضافة

ومن جانبه، أوضح مازن بن سلطان الجابري أن مملكة الفضيّات تواصل العمل على تطوير منتجاتها وخدماتها بما يواكب تطلعات العملاء، والتحوليات المتسارعة في قطاع المجوهرات، مؤكدًا أن الاستثمار في التصنيع يمثل خطوة استراتيجية لتعزيز القيمة المضافة للعلامة التجارية، ورفع مستوى الإنتاج المحلي.



بيئة أعمال متطورة
وحوافز وتسهيلات
وخدمات رقمية
تقدمها الهيئة
للمستثمرين



الاستقرار
الاقتصادي
والتشريعي ميزة
تنافسية تبني ثقة
المستثمر

خاص - الدقم

طويل الأجل، وقد يمتد أثره لعقود، ولذلك لا يبني قراره على عنصر واحد، ولا يقارن بين نسب الإعفاءات والحوافز فقط، وإنما يحسب التكلفة الكلية للاستثمار، والعائد المتوقع، وسرعة التنفيذ، وإمكانية التوسع، ومستوى المخاطر. ولهذا يمكن النظر إلى القرار الاستثماري من خلال معادلة أوسع:

جاذبية الاستثمار = العائد المتوقع + المزايا التنافسية - تكاليف التشغيل - المخاطر.

الاستقرار.. رأس مال غير مرئي

قد لا يظهر الاستقرار السياسي والمؤسسي في الميزانية العمومية للمشروع، لكنه يدخل مباشرة في الحسابات التي يجريها المستثمر قبل ضخ رأس ماله.

فعندما تكون القوانين واضحة ومستقرة، والإجراءات قابلة للتنبؤ، والأدوار الحكومية محددة، والخدمات سريعة، والجهات المعنية تعمل ضمن منظومة متنافسة، تنخفض درجة عدم اليقين، وينخفض معها جزء مهم من المخاطر التي يتحملها المستثمر.

والمستثمر لا يشتري الحاضر فقط؛ بل يراهن على المستقبل. فهو عندما يقرر إنشاء مصنع أو مركز لوجستي أو مشروع صناعي، فإنه يفكر في قدرته على الاستثمار والتوسع خلال خمس أو عشر أو عشرين سنة. ولذلك فإن البيئة التي تمنحه اليقين والاستقرار وقابلية التخطيط قد تكون أكثر جاذبية من بيئة تقدم حوافز مالية أكبر، لكنها لا توفر الدرجة نفسها من وضوح الرؤية. ولهذا أصبح الاستقرار الاقتصادي والتشريعي ميزة تنافسية بحد ذاتها، وعنصرًا أساسيًا في بناء الثقة الاستثمارية.

المناطق الاقتصادية والحررة أكثر من مواقع استثمارية

وتظهر أهمية المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية باعتبارها واحدة من أهم الأدوات التي تستخدمها

في عالم تتسارع فيه التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، وتتغير فيه خريطة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد، وتزايد فيه المخاطر الجيوسياسية، أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أبرز ميادين التنافس بين الدول. وتكشف أحدث مؤشرات الاستثمار العالمي أن هذه المنافسة لم تعد فقط أكثر حدة، بل أصبحت أكثر انتقائية وتركيزًا. فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا بنسبة 6% خلال عام 2025 ليصل إلى نحو 1.6 تريليون دولار، إلا أن هذا التعافي ظل محدودًا ومتركزًا جغرافيًا؛ إذ استحوذت أكبر 20 دولة مضيفة على أكثر من 80% من التدفقات العالمية، بينما لم تتجاوز الزيادة في تدفقات الاستثمار إلى الاقتصادات النامية 2% لتصل إلى 901 مليار دولار.

أفضل معادلة استثمارية

وينظر المستثمر إلى مشروعه باعتباره قرارًا

لماذا تتنافس الدول على المستثمر



من الفكرة إلى
التوسع.. منصة
اقتصادية متكاملة
تختصر رحلة
المستثمر



تكامل المناطق
وتنوع المزايا
قوة المنظومة
الاستثمارية في
سلطنة عُمان

من الميزة الجغرافية إلى القيمة الاقتصادية

تمتلك سلطنة عُمان موقعًا جغرافيًا مهمًا على خطوط التجارة التي تربط آسيا بأفريقيا والشرق الأوسط، فالقيمة الحقيقية للموقع تظهر عندما يستطيع المستثمر استخدامه لخفض تكلفة النقل، وتقليل زمن الوصول إلى الأسواق، وتحسين كفاءة سلسلة الإمداد، وربط الإنتاج بمنافذ التصدير والاستهلاك.

وهنا تأتي أهمية تكامل الموانئ والمناطق الاقتصادية والحررة والمدن الصناعية.

ومن هنا، فإن الموقع الجغرافي يصبح ميزة اقتصادية حقيقية عندما تتحول الجغرافيا إلى بنية أساسية، والبنية الأساسية إلى كفاءة، والكفاءة إلى تكلفة أقل، والتكلفة الأقل إلى قدرة تنافسية.

الدقم منظومة اقتصادية

في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، لا تقوم الميزة الاستثمارية على الموقع البحري وحده، وإنما على بناء منظومة اقتصادية متكاملة تجمع بين الميناء والمنطقة الاقتصادية والبنية الأساسية والمناطق الصناعية واللوجستية، وتفتح المجال أمام قطاعات متعددة تشمل الطاقة والتعدين والبتروكيماويات والصناعات التحويلية والخدمات البحرية واللوجستيات وغيرها. والأهمية الاقتصادية لهذه المنظومة لا تتوقف عند المشروع الذي يتم إنشاؤه، بل تمتد إلى الاستثمارات التي يمكن أن يولدها المشروع من حوله.

فالمصنع يحتاج إلى موردين، والموردون يحتاجون إلى النقل والتخزين والصيانة والخدمات، والمنتجات تحتاج إلى منافذ للتصدير، والقوى العاملة تحتاج إلى خدمات ومرافق، وهو ما يوجد سلسلة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمشروع الأساسي.

وهنا تظهر إحدى أهم مزايا اقتصاديات التكتل؛ فعندما تتجمع الشركات والمشروعات في منظومة واحدة، تبدأ القيمة في الانتقال من مشروع إلى آخر، وتتوسع شبكة الموردين والمعلماء والخدمات، وتزداد فرص توظيف الصناعات المساندة.

وبذلك، يمكن أن يتحول المشروع من وحدة إنتاج منفردة إلى نواة اقتصادية تستقطب استثمارات أخرى، وهو ما يمنح المنطقة قدرة أكبر على بناء تجمعات صناعية متخصصة ورفع القيمة المحلية للاستثمارات.

الدول لرفع قدرتها على المنافسة عالميًا.

فالفكرة الحديثة لم تعد تتمثل في توفير قطعة أرض للمستثمر فحسب، وإنما في بناء منصة اقتصادية متكاملة تختصر رحلة المستثمر من الفكرة إلى التشغيل ثم التوسع.

وتجمع هذه المنصات بين البنية الأساسية، والخدمات، والحوافز، والإجراءات، والمرافق، والقرب من الأسواق والموانئ، إضافة إلى إمكانية بناء تجمعات صناعية ولوجستية متخصصة، بما يخلق بيئة تساعد الشركات على خفض تكاليفها ورفع كفاءتها وتعزيز قدرتها على المنافسة.

وبذلك، فإن المنطقة الاقتصادية الناجحة لا تباع الأرض للمستثمر فقط، وإنما تقدم له منظومة جاهزة لممارسة النشاط الاقتصادي والنمو داخله. وهنا تبرز التجربة العُمانية، التي طورت شبكة متنوعة من المنصات الاستثمارية تشمل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والمناطق الحرة في صحرار وصلالة والمزينة، إلى جانب مدينة خزائن الاقتصادية والمدن الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن».

وتكمن قوة هذا التنوع في أنه لا يفرض نموذجًا واحدًا على جميع المستثمرين، وإنما يمنح كل مشروع فرصة اختيار الموقع الذي يتناسب مع طبيعته واحتياجاته وسوقه المستهدف، سواء كان مشروعًا صناعيًا أو لوجستيًا أو تجاريًا أو مرتبطًا بالطاقة أو التعدين أو الاقتصاد البحري.

وفي هذا الإطار، تواصل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تطوير بيئة الأعمال والاستثمار في سلطنة عُمان من خلال حزمة متكاملة من الحوافز والتسهيلات، وتبسيط الإجراءات وتسريع إنجاز الخدمات، إلى جانب التوسع في التحول الرقمي وتقديم خدمات أكثر سهولة وشفافية للمستثمرين.

ولا تتوقف أهمية هذه الجهود عند تسهيل دخول المستثمر إلى السوق، وإنما تمتد إلى خفض تكلفة ووقت الاستثمار، ورفع كفاءة ممارسة الأعمال، وتحسين تجربة المستثمر، وتعزيز قدرة المشاريع القائمة على التوسع، بما يرفع تنافسية المناطق الاقتصادية والحررة والمدن الصناعية ويعزز قدرتها على استقطاب الاستثمارات النوعية.

قصة نجاح استثمار استراتيجي..

«جي دبليو سي» ترسّخ حضورها اللوجستي في «خزائن»

بركاء - الدوم

شهدت رحلة مجموعة «جي دبليو سي» في سلطنة عُمان عام 2024 محطةً فارقةً تمثلت في افتتاح منشأة لوجستية رائدة في مدينة خزائن الاقتصادية، وشكّل حينها اختيار السلطنة كقاعدة للتوسّع الإقليمي قرارًا استراتيجيًا اتخذته المجموعة مستندةً إلى قراءة استباقية لمشهد اللوجستيات في المنطقة، والمميزات التنافسية التي تتمتع بها السلطنة عمومًا ومدينة خزائن الاقتصادية تحديدًا.

فعلى مدى الأعوام الماضية، اتجهت أنظار الشركات اللوجستية الكبرى نحو سلطنة عُمان، باعتبارها بوابة حيوية لرفد أسواق المنطقة، ازدادت أهميتها في ظلّ التقلبات الإقليمية المتتالية وتداعياتها على سلاسل الإمداد العالمية.

موقعٌ استراتيجي وبيئة استثمارية لوجستية عالمية

يُعزى هذا الدور المحوري لسلطنة عُمان إلى عوامل عدّة، أولها الموقع الجغرافي الفريد الذي جعلها نقطة التقاء استراتيجيّة تربط دول الخليج العربي والشرق الأوسط بأكبر أسواق آسيا وأفريقيا، مستفيدة من إطلالتها المباشرة على أهم خطوط الملاحة والتجارة العالمية.

ولم يكن هذا الموقع الجغرافي ليتحوّل إلى أفضلية تنافسية كبرى في المشهد اللوجستي الحديث من دون البنية الأساسية المتطورة التي نجحت السلطنة في إنشائها ضمن «رؤية عُمان 2040»، والتي تتضمن شبكة نقل متكاملة تضم موانئ بحرية عالمية، ومطارات دولية عدّة،



مأثيو كيرنز: استثمارنا في سلطنة عُمان، وتحديدًا في «خزائن» قرار استراتيجي يعزز توسعنا الإقليمي ويدعم الترابط التجاري بين أسواق المنطقة

وشبكة طرق سريعة تربط الموانئ العُمانية بالمنافذ البرية إلى أسواق السعودية والإمارات، ومنها إلى دول الخليج العربي والشرق الأوسط. وتكاملت هذه العناصر مع تطوير الأطر التنظيمية والأنظمة التقنية لتتحوّل إلى وجهة تنافسية تعدّ من أسرع الأسواق اللوجستية نموًا في المنطقة.

مجموعة «جي دبليو سي» في خزائن

وفي قلب هذه البيئة الاستثمارية اللوجستية المتكاملة، تبرز «مدينة خزائن الاقتصادية» بوصفها إحدى الوجهات الاقتصادية واللوجستية البارزة في سلطنة عمان، إذ تتميّز «خزائن» بموقعها الجغرافي القريب من العاصمة مسقط والموانئ



الرئيسية في السلطنة، واتصالها المباشر بشبكة الطرق الإقليمية السريعة، إلى جانب ما توفره من بيئة أعمال متكاملة وحواجز تنافسية تسهم في تسهيل ممارسة الأعمال ودعم نمو الاستثمارات.. ومن هذا المنطلق، أتت خطوة مجموعة «جي دبليو سي» في سياق استراتيجيتها المدروسة للتوسّع الإقليمي؛ فعملت المجموعة على ترسيخ حضورها في السلطنة، والتوسع عبر مدينة خزائن الاقتصادية، لتكون قاعدة تنطلق منها نحو تعزيز الترابط التجاري في المنطقة، وفتح ممرات لوجستية جديدة متعددة الأنماط تدعم التجارة البينية بين دول الخليج العربي وترفد أسواقها بالبضائع الحيوية.

وفي هذا السياق، قال مأثيو كيرنز، الرئيس التنفيذي لمجموعة «جي دبليو سي»: «إن استثمارنا في سلطنة عُمان، وفي مدينة «خزائن» الاقتصادية تحديدًا، يشكّل قرارًا استراتيجيًا يتعدى افتتاح منشأة لوجستية محلية؛ فحضورنا في السلطنة ركيزة أساسية في نهج توسعنا الإقليمي الهادف إلى تعزيز شبكتنا اللوجستية المتكاملة في الخليج العربي. وقد رأينا في السلطنة البوابة اللوجستية المثلى لتعزيز الترابط التجاري بين دول المنطقة، وحماية التدفق السلس للبضائع، وضمان استمرارية أعمال عملائنا وتسهيل وصولهم إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.»

ولهذا الغرض، فعّلت المجموعة عددًا من المسارات التجارية متعددة الأنماط، أبرزها مسار بحري بري حيوي يمرّ عبر السلطنة، حيث بدأت مجموعة «جي دبليو سي» للمرة الأولى بتشغيل سفينة شحن مخصصة لنقل البضائع، وقد أنجزت السفينة رحلات عدة لرفد الأسواق الإقليمية بسلع حيوية، وحماية سلاسل الإمداد لعملاء المجموعة.

ومن خلال هذا المسار التجاري والمسارات الأخرى التي فعّلتها المجموعة في المنطقة، نجحت مجموعة «جي دبليو سي» في استحداث خارطة لوجستية جديدة تعزّز الحركة التجارية بين دول الخليج، وتؤمّن خطوطًا حيويةً للاستيراد والتصدير تمتد إلى أبعد من الأسواق العُمانية والخليجية.

خدمات متطورة وعمليات لوجستية في توسّع مستمر

وتتمتد عمليات مجموعة «جي دبليو سي» في مدينة خزائن الاقتصادية عبر بنية أساسية لوجستية حديثة على مساحة 50 ألف متر مربع، تضم مركزاً



منشأة لوجستية بمساحة

50

ألف م² تضم مركزاً للتخزين والتوزيع بمساحة 27,500 م² بدأت عملياتها في عام 2024



هيثم الرواحي: نقدّم حلولاً لوجستية متكاملة في التخزين والتوزيع تربط الشركات بالأسواق الإقليمية والعالمية بكفاءة وتعزز التكامل التجاري الخليجي

للتخزين والتوزيع بمساحة 27,500 متر مربع، جرى تصميمه وتقسيمه إلى مناطق متخصصة تلبي احتياجات لوجستية متنوعة، تشمل التخزين الجاف والمبرد والمجمّد، والتخزين السائب، وإدارة السجلات، ومناطق تجهيز ومناولة الشحنات.

وعن خدمات المجموعة في سلطنة عُمان، قال هيثم الرواحي، المدير العام لشركة «جي دبليو سي - عُمان»: «من خلال منشأتنا في مدينة خزائن الاقتصادية، نقدّم مجموعة متكاملة من الخدمات اللوجستية، بدءًا بحلول التخزين المتخصصة في مستودعات مجهزة وفق أعلى المعايير لتناسب البضائع الحساسة للجافة والمبردة والمجمدة، وصولاً إلى حلول التوزيع الشامل وإدارة الميل الأخير. ونهدف من خلال خدماتنا هذه إلى ربط الشركات بالأسواق الإقليمية والعالمية بكفاءة وسرعة، وتعزيز التكامل التجاري بين دول الخليج العربي.»

إلى جانب ذلك، تدعم المجموعة مختلف الأنشطة التجارية والقطاعات في السلطنة والمنطقة من خلال خدمات الشحن الدولي والتخليص الجمركي، بهدف تسهيل حركة الاستيراد والتصدير عبر الموانئ العُمانية وشبكات النقل البرّي.

ومؤخرًا، حققت المجموعة إنجازًا تشغيليًا بارزًا في الربع الثاني من العام الجاري 2026، بنجاحها في تنفيذ إحدى أولى عمليات نقل البضائع السائبة المجمدة في السلطنة، مؤكدةً قدرتها الفنية والتشغيلية على إدارة العمليات اللوجستية المعقدة في ظروف تشغيلية دقيقة. وشكّل هذا النجاح دافعًا لإبرام عقود استراتيجية نوعية في مجالات الشحن، والخدمات اللوجستية التعاقدية، والنقل الدولي، مما رسّخ حضور مجموعة «جي دبليو سي» في السلطنة، ووسّع نطاق عملياتها الداعمة لتكامل سلاسل الإمداد في المنطقة.

وتعكس هذه الإنجازات قصة نجاح استثمار استراتيجي، جعل من حضور المجموعة في سلطنة عُمان ركيزةً أساسيةً في منظومتها اللوجستية المتكاملة التي تغطي أكثر من 120 دولة، عبر أكثر من 550 شريكًا حول العالم، بالإضافة إلى عشرين موقعًا استراتيجيًا في دول الخليج العربي. وتشكّل المجموعة عبر هذه الشبكة الواسعة أكثر من 4 ملايين متر مربع من البنية الأساسية اللوجستية، وتنقذ عمليات نقلٍ لما يزيد على مليوني طن من البضائع سنويًا.

المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

ترسم مشهدًا جديدًا للطاقة النظيفة بحلول 2030

الطاقة الإنتاجية من المواد الصناعية الداعمة

120 ألف طن / سنة من البلاستيك

62 ألف طن / سنة من النحاس

106 ألف طن / سنة من الألمنيوم

56 ألف طن / سنة من السيليكون

70 ألف طن / سنة من الأسمدة

5.6 ألف طن / سنة من النيكل

4 ألف طن / سنة من الفولاذ

0.6 ألف طن / سنة من الزجاج

1.5-1 مليون طن سنوياً من الهيدروجين الأخضر

40 مليون خلية شمسية

مولد 2,000 و 6,000 شفرة لطاقة الرياح

30 جيجا واط سعة الطاقة المتجددة

650 محطة كهربائية

صالح بن نبهان المعمرى
رئيس التحرير

الزيارة السامية والمرحلة الجديدة للدقم

لم أكن بعيداً عن المشهد في المحطات الكبيرة التي شهدتها الدقم خلال السنوات الماضية. فقد كنت حاضراً في كثير من المشاريع من مطار الدقم وميناء الدقم إلى ذلك اليوم من أبريل 2018 عندما وضع حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - وكان حينها وزيراً للتراث والثقافة، حجر الأساس لمشروع مصفاة الدقم، كما تشرفت بحضور افتتاح جلالته للمصفاة في فبراير 2024، بمعية أخيه صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، وفي 23 سبتمبر 2026، لم أكن بعيداً عن محطة أخرى من هذه المسيرة مع الزيارة السامية لجلالته إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وبين تلك المحطات، تغيرت الدقم كثيراً، واتسعت مشروعاتها واستثماراتها وطموحاتها. ومن هنا، فإنني أقرأ الزيارة السامية الأخيرة باعتبارها محطة مهمة في مسيرة المنطقة، ودلالة على المكانة المتنامية التي أصبحت تحتلها الدقم في مسيرة التنويع الاقتصادي لسلطنة عُمان ودورها كمنصة وطنية صاعدة للاستثمار والحياة والعمل.

وتأتي الزيارة السامية في مرحلة تنتقل فيها الدقم إلى مستوى جديد من النمو؛ مرحلة عنوانها التوسع الاستثماري وتعظيم العائد الاقتصادي من الأصول والمشروعات التي أنجزت خلال السنوات الماضية، وبناء منظومة أكثر تكاملاً تجمع الصناعة والطاقة واللوجستيات والتعدين والتجارة والسياحة والخدمات ولا ننسى المجتمع.

ولغة الأرقام تعطي صورة واضحة عن حجم هذا التحول فقد بلغ حجم الاستثمار التراكمي الملتمزم به في المنطقة بنهاية يونيو 2026 نحو 8.8 مليار ريال عُمانى، مقارنة بنحو 3.6 مليار ريال عُمانى في عام 2021، بنمو بلغ نحو 141 بالمائة وتعكس هذه المؤشرات تطور البيئة الاستثمارية وجدية العمل المؤسسي وتنامي ثقة المستثمرين، مستفيدة من الحوافز والتشريعات والبنية الأساسية والموقع المثالي.

وأرى أن إحدى أهم رسائل الزيارة السامية تتمثل في الثقة التي تبعثها إلى المستثمرين ومجتمع الأعمال حول العالم؛ فالدقم اليوم تمتلك مقومات تؤهلها لتكون مركزاً آمناً ومستقراً للأعمال والاستثمار، وركيزة استراتيجية ضمن التوجهات الاقتصادية الوطنية، مستفيدة من موقعها وقربها من خطوط التجارة العالمية، وما تمتلكه من ميناء ومطار وحوض جاف ومرافق صناعية ولوجستية متكاملة.

ويبقى السؤال الأهم: ماذا بعد هذه الزيارة؟

المرحلة المقبلة في تقديري هي مرحلة السباق مع الوقت وتعظيم الأثر الاقتصادي للدقم؛ من خلال رفع إنتاجية الأصول، وتسريع استثمار الأراضي والمرافق، وتعظيم سلاسل القيمة، وزيادة الصادرات، واستقطاب الصناعات المكملية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات المحلية في الفرص التي توجدها المشروعات الأكبر حجماً. كما أن النجاح في هذه المرحلة يتطلب توسيع مقاييس الأداء الاقتصادي للمنطقة؛ لتشمل مساهمة الاستثمارات في الناتج المحلي والصادرات والقيمة المحلية المضافة، وما توفره من فرص عمل نوعية، وما تنقله من معرفة وتقنيات، وما توجده من فرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات العُمانية للدخول في سلاسل التوريد.

لا شك أيضاً أنني لمست خلال الزيارة السامية حجم الأثر الذي تركه حضور جلالته في نفوس العاملين في هذا المشروع في الدقم بمختلف مستوياتهم، وما أحدثه من دافع لمواصلة العمل والبناء والمثابرة. وهذه الروح تمثل مسؤولية كبيرة على جميع العاملين في المنطقة، وعلى المؤسسات والفرق المساندة لها في مسقط، لترجمة هذا الاهتمام إلى مزيد من الإنجاز والاستثمار والنمو.

وبالنسبة لي، فإن رؤية الدقم بين الماضي إلى اليوم تختصر جانباً مهماً من قصة هذه المنطقة؛ من وضع حجر الأساس لكثير من المشروعات، إلى افتتاحها وتشغيلها، ثم الوصول إلى مرحلة نرى حجم العمل والنشاط وتتزايد فيها مسؤولية تعظيم العائد الاقتصادي من كل ما تم بناؤه.

وهنا تكمن، في تقديري، الدلالة الأعمق للزيارة السامية: الدقم تدخل مرحلة جديدة من مسيرتها، مرحلة تتحول فيها الأصول والاستثمارات والموقع الاستراتيجي إلى قيمة اقتصادية أكبر لسلطنة عُمان، وتترسخ فيها المنطقة كمركز وطني للتنويع الاقتصادي ومنصة لعُمان نحو اقتصاد المستقبل.

الزيارة السامية
للدقم ترسم
ملامح مرحلة
جديدة من
النمو والتوسع
الاستثماري
وتعظيم العائد
الاقتصادي
وبناء منظومة
متكاملة تجمع
الصناعة والطاقة
واللوجستيات
والتعدين والتجارة
والسياحة
والخدمات وتضع
المجتمع في قلب
مسيرة التنمية

الدقم اليوم
تمتلك مقومات
تؤهلها لتكون
مركزاً آمناً
ومستقراً للأعمال
والاستثمار
وركيزة استراتيجية
ضمن التوجهات
الاقتصادية
الوطنية مستفيدة
من موقعها
وقربها من خطوط
التجارة العالمية

القرب من
Proximity to

مليون مستهلك
في أسواق دول
مجلس التعاون
لدول الخليج العربية
million consumers in
the markets of the
Gulf Cooperation
Council (GCC)
countries

59

موقع استراتيجي Strategic Location

الوصول إلى الأسواق الناشئة في آسيا وأفريقيا،
بقاعدة مستهلكين تصل إلى 2.6 مليار نسمة

Access to emerging markets in Asia and Africa, with a
consumer base of up to 2.6 billion people

اتفاقية التجارة الحرة بين دول
مجلس التعاون الخليجي
Free Trade Agreement
between the Gulf Cooperation
Council (GCC) Countries

رابطة التجارة بين دول مجلس التعاون
الخليجي وأوروبا - اتفاقية التجارة الحرة
Gulf Cooperation Council-European
Free Trade Association Free Trade
Agreement (GCC-EFTA FTA)

اتفاقيات تجارية
كبرى تغطي 30 دولة

5 Major Trade
Agreements
Covering 30 Countries

2013

اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس
التعاون الخليجي وسنغافورة
Gulf Cooperation
Council-Singapore Free Trade
Agreement (GSFTA)

2009

اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة
عمان والولايات المتحدة
Oman-United States Free Trade
Agreement (Oman-US FTA)

1998

منطقة التجارة الحرة
العربية الكبرى
Greater Arab Free
Trade Area (GAFTA)

أهم الفرص الاستثمارية Key Investment Opportunities



الصناعات
Industries



المواد الكيميائية
Chemicals



المركبات
Vehicles



البلاستيك
Plastics



المعادن
Metals

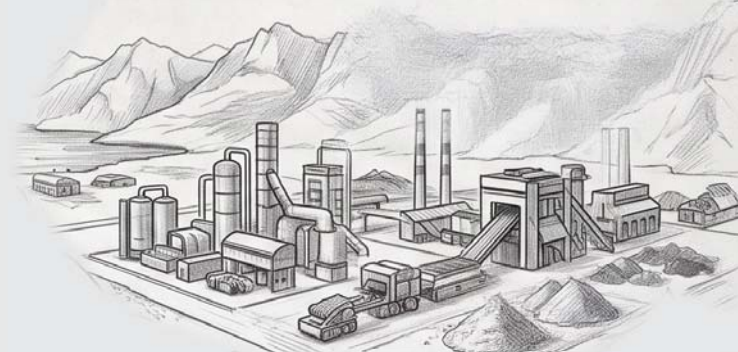
Sultanate of Oman An Investment Gateway to Global Markets

سلطنة عُمان.. بوابة استثمارية إلى الأسواق العالمية



التجمعات الصناعية ذات الأولوية Priority Industrial Clusters

- Food and fish products الغذاء والمنتجات السمكية
- Metals and aluminium downstream industries المعادن والصناعات التحويلية للألمنيوم
- Pharmaceutical and medical equipment manufacturing تصنيع الأدوية والمعدات الطبية
- Plastics and petrochemicals البلاستيك والبتروكيماويات
- Logistics and cold chains اللوجستيات وسلاسل التبريد



بيئة أعمال محفزة وسياسات داعمة Business-Friendly Environment and Supportive Policies

- 100% foreign ownership 100% ملكية أجنبية
- Tax exemptions for up to 30 years إعفاءات ضريبية لمدة تصل إلى 30 سنة
- Golden Residency for investors for up to 10 years الإقامة الذهبية للمستثمرين لمدة تصل إلى 10 سنوات
- A specialised investment court commencing in 2026 محكمة استثمارية متخصصة تبدأ في 2026
- Modern legislation for foreign investment and bankruptcy تشريعات حديثة للاستثمار الأجنبي والإفلاس
- 47% of the population is under the age of 30, reflecting a young and dynamic workforce 47% من السكان تحت سن 30 عامًا، بما يعكس قوة عاملة شابة وديناميكية

أهم الفرص الاستثمارية Key Investment Opportunities



العقار
Real estate



المنسوجات
Textiles



المنتجات الطبية
Medical products



اللوجستيات
Logistics



الطاقة المتجددة
Renewable energy